جامعة احمد درايــة – ادرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية
دراسة حالة بلدية تيميمون

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص : تنظيمات سياسية وادارية

- إعـداد الطـالب : – اشـراف الأستاذ :
- غندوري عبد الحي – د . زبيـري رمضان

لجنـــة المناقشـــة :

الأستاذ : العابد هواري	أستـاذ مساعد (أ)	جامعـة ادرار	رئـيســـا .
الدكتور: زبيـري رمضان	أستـاذ محاضر (أ)	جامـعة ادرار	مشرفا ومقررا .
الأستاذ عثمـاني تهامي	أستـاذ مساعد (أ)	جامعة ادرار	عضـوا مناقشا .

السنة الجامعية : 2018 – 2019 مـ

1439 – 1440 هـ

www.manaraa.com

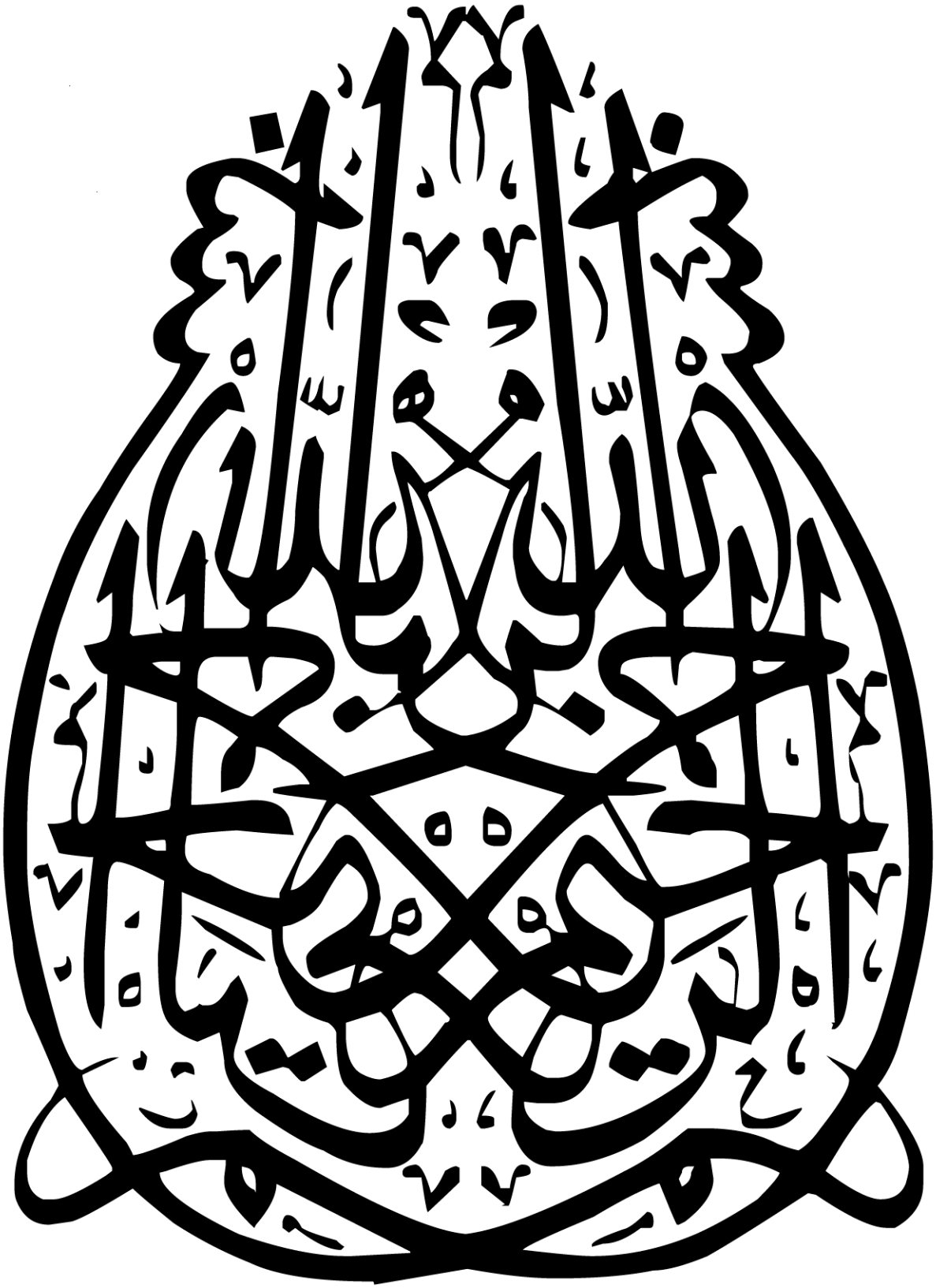

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

الحمد لله الذي كان بالناس بصيرا ، والصلاة والسلام على المبعوث للعالمين بشيرا ونذيرا ، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا وبعد :

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كانا سببا في وجودي ، إلى من حملتني وهن على وهن ، إلى التي مهما بذلت لن أوافيها حقها ، إلى أمي الحبيبة أطال الله عمرها وأمدها بالصحة والعافية .

إلى من كان مثالي الأعلى في هذه الحياة ، رمز القوة والمثابرة ، والدي الكريم تغمده الله برحمته الواسعة وجعل مثواه الجنة .

إلى الذين يقفون بجانبي سواعدا أعتمد عليهم في هذه الحياة ، إخوتي الكرام ، زوجتي الغالية ، ولداي حفظهما ورعاهما الله ، وإلى كل الأحباب والأصدقاء بارك الله فيهم.

عبد الحي

عبد الحي

شكر وعرفان

بعد شكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، أتقدم بالشكر الجزيل

للدكتور زبيري رمضان الأستاذ المشرف على المذكرة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ، كما

وأشكر جميع الأساتذة في قسم العلوم السياسية الذين أشرفوا على تأطيرنا وترشيدنا

خلال مسارنا الدراسي ،وجميع زملائي وأصدقائي الذين أمدوني بيد العون في سبيل

إنجاز هذه المذكرة ، و كافة رفقاء الدرب الجامعي بدون استثناء .

كما وأتوجه بالشكر الخالص لمنسقة مشروع كابدال بتيميمون ،وكذا عمال بلدية

تيميمون على مساعدتهم لي في إنجاز هذا البحث .

وفي الأخير أسأل المولى العلي القدير أن يبارك في هذا العمل وأن يجعله في ميزان

حسناتنا جميعا.

عبد الحي

عبد الحي

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ مقدمة

لقد عرف العالم المعاصر منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين عدة تغيرات دفعت بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى التفكير في وضع استراتجيات حديثة من شأنها إعادة الحياة بشكل جدي لفلسفة تسيير دواليب السلطة . وذلك من خلال تبني سياسات تنموية شاملة قائمة على إيلاء الخدمة العمومية أهمية بالغة من خلال القيام بوضع جملة من القوانين والمراسيم التنظيمية التي تضمن سير المؤسسات الإدارية بكل فاعلية من خلال اعتماد سياسات إصلاحية ومن ثم القضاء على مظاهر وأشكال الفساد الإداري وظاهرة البيروقراطية التي تفشت في غالب الإدارات .

ومن بين السياسات المعتمدة في هذا الإطار المجيء بفكرة السياسة التنموية الرشيدة وذلك من خلال تبني سياسة الحكم الراشد والإصلاح الإداري .

والجزائر على غرار هذه الدول عرفت جملة من التحولات خصوصا في تسعينيات القرن المنصرم حيث عرفت انفتاحا على الديمقراطية الغربية ومن ثم أقدمت الدولة على سن ترسانا من القوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات الوزارية التي تنظم سير المرفق العام وتعمل على القضاء على مظاهر الفساد فيه بشكل أو بأخر بداية من إصدار قانون البلدية والولاية لسنة 1990م كخطوة هامة نحو تجسيد اللامركزية الإدارية , ثم اهتمام الحكومة بهما من خلال إصدار قوانين أخرى ومراسيم تنظم سير المجالس الشعبية البلدية و الولائية ومن ثم إعطاء التنمية المحلية بالغ الاهتمام قصد النهوض بالبلد وتمكينه من ولوج عالم المنافسة خصوصا وأن المجالس المحلية تعتبر الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر وتلعب دور الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة كما سعت في هذا الإطار إلى الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية وما أدراك ما هذه الأخيرة لما لها من أهمية بمكان في إصلاح الإدارة المحلية وبالتالي تقريب الإدارة من المواطن وضمان أكبر قدر من الشفافية في التسيير على جميع الأصعدة , ولهذا أحاول من خلال هذه الدراسة التعريف بالخدمة العمومية و انعكاساتها علي تحقيق التنمية المحلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ **أهمية الـدراسة:**

يطرح موضوع تحسين الخدمة العمومية عدة إشكاليات على الساحة السياسية مما جعل الدولة الجزائرية عبرة فترات من الحكم تصدر عدة قرارات ولوائح وتشريعات تصب في هذا الإطار نظرا لأهميته .

فهو موضوع له علاقة جد وطيدة بالتنمية المحلية التي أصبحت أكثر من ضرورة قصد تلبية حاجات الفرد من خلال الإهتمام بتطوير المرفق العام وتقريب الإدارة من المواطن .

➢ **أهداف الدراسة :**

- **العلمية** : تتمثل في الإحاطة بجميع جوانب موضوع تحسين الخدمة العمومية ، وبسط مفاهيمه ، وتسليط الضوء على مدى انعكاساته على موضوع التنمية المحلية من خلال عرض جملة من القوانين والإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة في هذا الإطار .

.**– العملية** : تتجلى في إسقاط هذه القوانين والتعليمات على أرض الواقع من خلال دراسة حالة بلدية تيميمون ، ومن ثم فتح باب للبحث أكثر في هذا الموضوع .

➢ **مبررات اختيار موضوع الدراسة :**

توجد العديد من الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع الخاص بتحسين الخدمة العمومية , ولقد قسمناها لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية :

❖ **المبررات الـذاتية :**

نابعة من إهتمام الباحث بموضوع تحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام ،خصوصا إذا ما أقترن بالتنمية المحلية لأهميته العامة لدى جميع المواطنين ولتعلق الحياة اليومية للفرد بهذا الموضوع ، وكذا رغبة مني في الاستزادة من الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **المبررات الموضوعية :**

راجعة للأهمية العلمية التي يكتسبها الموضوع ولاهتمام الدولة الجزائرية به من خلال سن ترسانة من القوانين التي تصب في قالب تحسين الخدمة العمومية بهدف تحقيق التنمية المحلية ولكون الموضوع لازال بحاجة للإثراء أكثر لأن الدراسات العلمية الأكادمية المتخصصة بهذا الشأن لا تزال قليلة .

❖ **الدراسات السابقة :**

– **الدراسة الأولى** : مذكرة ماجستير للباحث عشور عبد الكريم تحت عنوان دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، جامعة قسنطينة 2010 والتي إنصب إهتمامها على الإدارة الإلكتونية والدور الذي يمكن أن تقوم به في سبيل تحسين الخدمة العامة ، والتي كانت بمثابة دراسة مقارنة .

–**الدراسة الثانية:** تتمثل في مذكرة ماستر للباحث ضالع بخالد تحت عنوان آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر دراسة لمصلحة البيومترية لبلدية أولاد ابراهيم سعيدة ، والتي ركز فيها على الجانب المفاهيمي للخدمة العمومية وسبل تحسينها .

➢ **مشكلة الدراسة :**

- يعتبر موضوع تحسين الخدمة العمومية من المواضيع الأساسية في تسيير المرفق العام وتطويره ، فكيف إذا أقترن بموضوع التنمية المحلية ، وعليه نطرح الإشكالية التالية :

✓ كيف يمكن لتحسين الخدمة العمومية أن يكون آلية حقيقية لتحقيق التنمية المحلية ؟

➢ **التساؤلات الفرعية :**

– هل يعتبر تحسين الخدمة العمومية من ضروريات تحقيق التنمية المحلية ؟

– ماهي التحديات التي يفرضها واقع تحسين الخدمة العمومية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

– ماهي آليات ومداخل إصلاح الخدمة العمومية بالجزائر ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ **فرضيات الدراسة :**

- يعتبر تحسين الخدمة العمومية من ضروريات تحقيق التنمية المحلية .
- إن واقع تحسين الخدمة العمومية ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر يطرح عدة تحديات .
- عصرنة وإصلاح الخدمة العمومية من آليات تحسين الخدمة العمومية .

➢ **حدود الدراسة :**

لقد حاولت خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع تحسين الخدمة العمومية باعتباره آلية لتحقيق التنمية المحلية انطلاقا فترة ظهور التحول نحو اعتماد الإدارة الإلكترونية وتبني سياسة الحكم الراشد في العالم المعاصر منتصف القرن العشرين وخصوصا من بداية التسعينيات في الجزائر .

أما الإطار المكاني للدراسة فكان الإدارة الجزائرية وماشهدته من تحولات بصفة عامة مع تسليط الضوء على بلدية تيميمون التي دخلت في إطار الشراكة الأوروبية في برنامج كابدال الإنمائي .

➢ **منهج الدراسة :**

- اعتمد الباحث في هذه الدراسة على :

✓ المنهج الوصفي التحليلي : وهو منهج مركب مناسب لدراسة الموضوعات التي تستوجب وصف الظاهرة ومن ثم تحليلها والوقوف على مختلف الدوافع والأسباب التي أدت لوجودها وتطورها وذالك من خلال وصف الآليات المنتهجة لتحسين الخدمة العمومية والتنمية المحلية .

✓ منهج دراسة الحالة : دراسة حالة معينة تتمثل في بلدية تيميمون ، وهو منهج يناسب دراسة الموضوعات التي تستوجب دراسة وحدة معينة سواء كانت فردا أو منظمة بعد جمع المعطيات حول الحالة المدروسة .

✓ **مقتربات الدراسة :**

لقد إعتمدت في هذه الدراسة على المقتربات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقتراب النظمي :

وهو مقترب يستخدم في دراسة النظم السياسية المختلفة ، والنظم الإقليمية ، وغيرها من خلال التركيز على مدخلات النظام التي تأتي في صيغة مطالب شعبية يتلقاها النظام من البيئة ثم يعيد إخراجها في شكل قرارات ، فكانت بذالك الخدمة العمومية والإهتمام بتحسينها مطلبا شعبيا يتلقاه النظام بغية تحقيق التنمية المحلية ، كما كان المقترب النظمي مناسب لدراسة النظام الإقليمي لبلدية تيميمون كهيئة إقليمية ، ومرفق عام يقدم خدمات عمومية

الإقتراب الوظيفي :

يعتمد الإقتراب الوظيفي على الوظيفة التي يقوم بها النظام ، والتي يراها ألموند تتجسد في الأنشطة الضرورية والتي يعد إنجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل ، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها ، فالمرافق العمومية مسخرة للقيام بوظيفة عمومية ضرورية تتمثل في تحسين الخدمة العمومية وتطويرها قصد تحقيق التنمية المحلية ، لذا إعتمدت الإقتراب الوظيفي لتبيان هذه الوظيفة التي لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون القيام بها

➢ **تقسيم الدراسة :**

- مقدمـة : كانت بمثابة الإحاطة بالموضوع وتمهيد للدخول فيه .
- الفصل الأول : كان بمثابة فصل مفاهيمي تطرقت فيه إلى مفاهيم الهدمة العمومية والتنمية المحلية حيث كان المبحث الأول مخصصا للخدمة العمومية في ثلاثة مطالب ، المطلب الأول في تعريف الخدمة العمومية ، والثاني في أنواعها ، والثالث تناولت فيه معايير الخدمة العمومية .

بينما المبحث الثاني تناولت فيه التنمية المحلية مقسما لثلاثة مطالب . المطلب الأول في تعريف التنمية المحلية وخصائصها ، والمطلب الثاني في الأبعاد ثم أهداف التنمية المحلية ووسائل تحقيقها في المطلب الثالث .

- الفصل الثاني : سلطت فيه الضوء على واقع الخدمة العمومية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مقسما إلى مبحثين ، الأول عالجت فيه الخدمة العامة في الجزائر الواقع والتحديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقسما إلى ثلاثة مطالب . المطلب الأول في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر ، والثاني في التنمية المحلية مظاهرها وأشكالها والثالث تناولت فيه معوقات وتحديات تقديم الخدمة العامة في الجزائر .

المبحث الثاني : تحت عنوان آليات ومداخل إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر ، مقسم هو الأخر لثلاثة مطالب الأول حول إصلاح الخدمة العامة والثاني حول الحكم الراشد ثم المطلب الثالث عن عصرنة الخدمة العامة في الجزائر

- الفصل الثالث :فيه تحصيل الخدمة العمومية في الجزائر ، دراسة حالة بلدية تيميمون كدراسة حالة تطبيقية من خلال دراسة المصلحة البيومترية في البلدية ثم آفاق ترقية وتحسين الخدمة العامة ببلدية تيميمون ، كما عرجت على مشروع كابدال الذي جاء لتفعيل الخدمة العمومية وبعد التنمية المحلية .
- خاتمة : والتي كانت بمثابة إجابة مبسطة عن الإشكالية ومن ثمة تقديم بعض النتائج والتوصيات المستخلصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول :
الاطار المفاهيمي للخدمة العمومية والتنمية المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الاول : مفاهيم الخدمة العمومية

➕ المطلب الأول : تعريف الخدمة العمومية

لا توجد هناك تعاريف دقيقة ومحددة لمفهوم ونطاق الخدمة العمومية ، اذ ان اغلب التعاريف تربطها بالمصالح العامة او بالسياسة الحكومية ، ومن بين هذه التعاريف :

- " الخدمة العمومية هي ضمان المصالح العامة للمجتمع عن طريق الاستجابة لحاجاته العامة "
- " تمثل الخدمة العامة أقصى حدود السلطة العمومية "
- إن تحقيق المصلحة العامة هو الباعث الاول على تقديم الخدمات العمومية ، لأجل ذلك فان تقديمها ينبغي أن يكون متاحا للجميع دون تمييز ، وبالكيفيات والإجراءات نفسها . [1]

من خلال التعاريف السابقة نستطيع ان نقول ان الخدمة العمومية هي محصلة كل نشاط عمومي هدفه تلبية حاجيات الافراد في إطار تحقيق المصلحة العامة وتسيير هذا النشاط بصورة مباشرة او غير مباشرة من السلطات العمومية .

وفي هذا السياق هناك من يرى ان الخدمة العامة يمكن ان توكل الى منظمات القطاع الخاص وتبقى تحت اشراف ورقابة الدولة ، وعليه فيمكن ان ينظر للخدمة العامة من وجهة نظر التنفيذ على انها خيارات عمومية او سياسية بينما ينظر لها بأبعادها الثقافية فيما يتعلق بالغايات التي تستهدفها [2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن العناصر المشتركة لمفهوم الخدمة العمومية تتلخص بشكل عام في عنصرين أساسيين:

- الخدمة العمومية : تتصل مباشرة بإشباع الحاجة لفائدة المصلحة العامة .

---

[1] عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الاداري** ، الطبعة 3 ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع 2013 ص 349 .

[2] سليمان نسرين ، **تسيير الخدمات العامة المحلية دراسة حالة ولاية تلمسان** ،رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، 2018/2017 ، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الخدمة العمومية : تصدر عن السلطات العمومية سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .[1]

المطلب الثاني : أنواع الخدمة العمومية

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة ويمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية :

❖ أولا : من حيث نشاط الخدمة :

1) الخدمات الإدارية :

هي تلك الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة العمومية (المركزية – او الإقليمية) لممارسة وظائفها المتمثلة أساسا في النشاط التقليدي للدولة في مجالات التعليم ، الصحة ، الأمن ، الدفاع الوطني ، تقدمها المرافق الإدارية ، وذالك لعدم تمكن الأفراد مزاولة هذا النشاط بأنفسهم إما لعجزهم عن ذالك ، وإما لقلة أو عدم إنعدام مصلحتهم فيه .[2]

هذا النشاط الإداري يختلف جذريا وجوهريا في طبيعته عن النشاط الخاص للأفراد الأمر الذي يستوجب ويحتم خضوع هذه المرافق لنظام قانوني خاص بها .

2)) الخدمات الصناعية والتجارية :

هي تلك الخدمات التي التي تقدمها المرافق الصناعية ، والتجارية ، ظهر هذا النوع من المرافق حديثا نسبيا تسبب فيه التطور الإقتصادي وظهور الفكر الإشتراكي مما أدى إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة

1 حرشاو مفتاح ,**تأثير البروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016 ، ص12

2 ماجد راغب الحلو ،**القانون الاداري** ، بدون طبعة ، الاسكندرية ،مصر : دار المطبوعات الجامعية ص408

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة خاصة في الميادين الاقتصادية والتجارية والتي هي أصلا من شؤون القطاع الخاص واهتمـام الأفراد .[1]

وتشمل المرافق العمومية ذات الطابع الاقتصادي مجموع المرافق التي تزاول نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق أهداف اقتصادية لإشباع حاجات عامة اقتصادية ، صناعية، تجارية ومالية وتخضع هذه المرافق لمزيج من قواعد القانون الإداري وقواعد القانون الخاص مع سيطرة هذا الأخير.

3) الخدمات الاجتماعية والثقافية :

هي خدمات منوطة بالمرافق التي تمارس نشاطا اجتماعيا وتستهدف تحقيق خدمات اجتماعية للمواطنين مثل المرافق المخصصة لتقديم إعانات للمواطنين ومراكز الضمان الاجتماعي والتقاعد ومراكز الراحة ، مرافق الحماية الاجتماعية ، التأمينات ، هذا النوع من المرافق يخضع لخليط من القانون الإداري وقواعد القانون الخاص .

4) الخدمات ذات الطابع المهني او النقابي :

تتولى هذه الخدمة المرافق التوجيهية للنشاط المهني بواسطة هيئات يخولها القانون بعض امتيازات السلطة العامة كنقابات المهن ، نقابات المهندسين ، نقابة الأطباء ، غرف التجارة ، حيث تلزم القوانين العاملين بإحدى هذه المهن أن يشتركوا في عضويتها وان يخضعوا لسلطتها .[2]

وقد ظهر هذا النوع من المرافق عقب الحرب العالمية الثانية ، وهو يرمي إلى تنظيم بعض المهن في الدولة عن طريق أبناء المهنة أنفسهم .[3]

[1] عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الاداري** ، ط 2 ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ،2007 ، ص314

[2] تيشات سلوى ، **آفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجمنت العمومي الجديد بالنظر إلى بعض التجارب الأجنبية** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس 2014 / 2015 ص 36 .

[3] عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص326

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ثانيا : من حيث طبيعة الخدمة المقدمة :**

1. خدمات فردية : تتمثل في الخدمات التي يتحصل عليها الفرد دون ارتباطه بجماعة ، فهي الخدمات التي يسعى الفرد بنفسه لتوفيرها كونه المنتفع بها شخصيا .
2. خدمات جماعية : هي الخدمات التي يحصل عليها ويستغلها الأفراد في إطار جماعة دون أن يقوم بطلب توفيرها ، وتتمثل عادة في الخدمات التي توفرها المرافق العمومية لجميع الأفراد كالإنارة العمومية ، والمياه ، تعبيد الطرقات .

المطلب الثالث : معايير الخدمة العمومية

هناك من يعتبر هذه المعايير خصائص تتميز بها الخدمة العامة عن غيرها من الخدمات , وقد ينظر الى هذه المعايير التي تعتبر تقليدية عند بعض الباحثين وفقا لجانبين , منها ما يتعلق بالجانب القانوني والإداري لتقديم الخدمة العامة ومنها ما يتعلق بطبيعة المشاريع الهادفة التي تقدمها , ويمكن عرض هذه المعايير بصورة عامة فيما يلي :

1) معيار المساواة :

سيؤدي نظام الخدمة العمومية الى جعل هذا المبدأ أكثر تجسيدا على ارض الواقع وذالك من خلال التغلب على السلبيات كالوساطة والمحسوبية والرشوة بحيث سيعلق المواطن أمالا كبيرة على هذا النظام في تحقيق مبدأ المساوات بصورة عملية ، ولما كان أساس ومبرر وجود المرافق العامة هو تلبية الإحتياجات العامة للجمهور ، فإنه يتوجب عليها أثناء تقديم خدماتها العامة معاملة الجميع على قدم المساواة ، وبدون تمييز ، تجسيدا لبدأ المساواة .[1]

[1] محمد الصغير بعلي ، **القانون الاداري** ، بدون طبعة ،عنابة ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع 2014 ، ص221

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) معيار التطور (التكيف) :

نظرا لتطور جميع مناحي الحياة فإنه بات لزوما على المرافق العامة أن تؤدي وتقدم خدماتها للجمهور بانتظام واطرد ، أي بصورة مستمرة تلبية للإحتياجات العامة القائمة والدائمة ،مع العمل على تطويرها ، وتكييفها ، وبما أن المنفعة العامة والخدمة العامة في حد ذاتها تتطور مع مرور الزمن وتطور المجتمعات فإن المشرع الجزائري قد إهتم بحسن تسيير المرفق العام ملقيا المسؤولية على جميع المسؤولين ، وفي كل المستويات الإدارية ، مع توفير كل الظروف المناسبة لضمان ذالك .[1]

معيار المجانية النسبية :

يعتبر هذا المعير امتدادا لمعيار المساواة بين المواطنين ، وذالك لأنه يقوم على مراعات الفوارق الفردية بين الأفراد المستفيدين من الخدمات العمومية ، ففي حالة اختلاف وضعياتهم المادية , يتم اعتماد سلم يبين هذا الاختلاف في أعلاه تدرج الخدمات العمومية التي يكون الوصول إليها مجانيا , كالصحة والأمن والتعليم , تم ترتيب تنازلي حسب نوعية الخدمة ومستوى دخل المستفيد .

. 4) معيار الشمولية :

بما أن الخدمة العمومية موجهة لجميع أفراد المجتمع ، فإنه قد بات لزاما على الجهات المخول لها تقديم هذه الخدمات أن تضع لها قوانين تكفل لجميع المواطنين حق الإستفادة منها والسماح لهم بالوصول إليها بشروط مواتية لقدراتهم ومستويات معيشتهم , وذالك نظرا لأهميتها ، ونرى أن هذا المعيار يقترب من معيار المساواة إلا أنه يمكن أن يجد مرجعيته في مبدأ عدم التخصيص .[2]

[1] محمد الصغير ،المرجع السابق ، ص225

[2] شنوفي نور الدين ، **دروس في المناجمت العمومي** ، جامعة التكوين المتواصل ، الجزائر ، ص4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) معيار الفعالية :

الخدمة العمومية في كل الأنشطة التي يثبت فيها عجز السوق في التصحيح الذي يحصل في حالات الاستغلال غير المتوازن بين مناطق الوطن مما قد يخلق فوارق جهوية, فتوفير بعض الخدمات العمومية في مجال النقل و الغاز والكهرباء ...الخ في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة من شأنه أن يسهم في خلق التوازن الجهوي والحفاظ على مزاولة النشاطات الاقتصادية خارج التجمعات السكانية الكبرى وعليه فان مثل هذه الخدمات تجعل تهيئة وتنمية هذه المناطق أكثر فعالية ، وهذا يعتبر من الأدوار الأساسية التي يجب على الجماعات المحلية أن توليه الاهتمام .

6) معيار التضامن :

الخدمة العمومية في الأصل هي عملية تضامنية بين المواطنين ، تحت غطاء الدولة التي تشرف على العملية التنظيمية لهذا العمل التضامني وتجسيده ميدانيا بالمساهمة بتقليص الفوارق بين المواطنين حسب الدخل , مع مراعات الفروق الفردية بين الأفراد كالإعاقة الصحية و الفقر والحرمان لذا فان الخدمة العمومية تصنف مهامها وفق معيار التضامن الاجتماعي إلى :

أ- مهام تهدف لجعل الخدمة العمومية مادية ومالية في متناول المواطنين المهددين بالفقر والتهميش .

ب- مهام تهدف للمحافظة على الانسجام الاجتماعي والشعور بالمواطنة .[1]

[1] شنوفي نور الدين ، المرجع السابق ، ص4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الثاني : مفاهيم التنمية المحلية :

نتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية إنطلاقا من التعريف بها ثم الحديث عن الخصائص التي تتميز بها والأبعاد ثم الحديث أيضا عن أهداف التنمية المحلية ووسائل تحقيقها.

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وخصائصها

تشتق كلمة تنمية في اللغة العربية من لفظة نمى بمعنى الزيادة والإنتشار، أو من لفظ النمو من نما ينمو نماء ويعني الزيادة كذالك فهذا يعني أن الشيئ الذي ينمو أي أنه يتطور ويزداد

❖ أولا : تعريف التنمية المحلية :

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن ليستعمل منذ ظهوره على يد الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلا على سبيل الاستثناء .

لذا فإن أولى الإستخدامات لهذا المفهوم كانت في المجال الإقتصادي ، ليدل على عملية إحداث مجموعة التغيرات الجذرية في مجتمع ما بهدف إكسابه القدرة على التطور الذي يضمن تحسين حياة أفراده.

ثم إنتقل المفهوم إلى الميدان السياسي فوصف بأنه عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب ، غايته الوصول إلى مستوى الدولة الصناعية ،قصد تحقيق النمو الإقتصادي والمشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية.[1]

التنمية المحلية عملية واعية ومخططة تستهدف تطوير كل مناحي الحياة قصد الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين ، وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته ،وتتخذ مشاريع التنمية منحى شموليا

[1] ولد الصديق ميلود ، **نحو ادارة راشدة لمسارات التنمية المحلية في الجزائر** ، في ولدالصديق ميلود وآخرون ، افاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون ، الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع سنة 2015 ، ص 81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينطلق من المستوى المحلي ليتسع عبر كافة ربوع الوطن ، ولنجاحها على المستوى الوطني لابد من تحقيق التنمية على المستوى المحلي .

وعليه يمكن القول بأن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف إجتماعية وإقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ، ومساعدتها على الإندماج في حياة المجتمع ، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن .[1]

ويعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى المعيشة في كافة الجوانب ، فهذا يعني أيضا الإرتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من كافة الجوانب الإقتصادية وغيرها .[2]

ويعتبرها محي الدين صابر مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أساس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على اساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب اعضاء البئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا .[3]

---

[1] محمد خثير، وصادني جمال ، **تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر** ، مجلة نماء الإقتصادية ،جامعة خميس مليانة افريل 2018، ص 7

[2] سامية فقير ، **مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر** ، الملتقى الدولى الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بورج بوعريريج أيام 17-18 أفريل 2018 ، ص3

[3] فتوح خالد، **قراءة في آليات التنمية المحلية**، ولد الصديق ميلود وآخرون ، في آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، السياحة والفلاحة الصحراوية بدائل حيوية ، رهانات واقعية لمستقبل إقتصادي واعد ، الجزء الأول ، ص 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : خصائص التنمية المحلية :

تتميز التنمية المحلية بكونها عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة ،فهي عملية تفاعل عرضي ديناميكي مستمر ومتجدد بإستمرار ،فالتنمية المحلية تقتضي حركة مستمرة في الأبنية الإجتماعية والمتنوعة بغية إشباع الحاجاة والمطالب المتجددة .

التنمية المحلية هي عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن ، أي أنها ليست عشوائية أو تلقائية ، بل تحكمها قوانين وضوابط أساسية لابد من إعتمادها قصد تحقيق تنمية شاملة لجميع الأقاليم .

إن كون التنمية المحلية عملية إدارية واعية تتطلب إرادة جماعية وشعبية تكمن في إرادة التفكير في التخلص من التخلف ، وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف أولا ثم تجيئ الرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني .

فالتنمية المحلية تتمز بكونها عملية مقصودة ، وعملية ضرورية للتغيير المنظم ، وهي كذالك عملية كلية ، وشاملة ، فقد تكون عملية داخلية ذاتية وعملية ديناميكية وعملية مستمرة ، تبرز فيها أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي .[1]

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المحلية :

- **البعد الاقتصادي** : يعتبر البعد الإقتصادي من أهم وأبرز أبعاد التنمية المحلية ، لأنه ينعكس إيجابا على الأبعاد الأخرى ، من خلال تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة ومن ثم جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن .
- **البعد الاجتماعي** :إن هذا الأخير له أهمية كبيرة ، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون أن يتحسن الوضع الإجتماعي المتمثل في الجانب المعيشي اليومي للمواطن ، وتحسين مستوى التعليم

[1] .سامية فقير. المرجع السابق ، ص 4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدى الأفراد خصوصا الطبقة الكادحة في المجتمع التي التي كثيرا ما لاتجد الإمكانات والوسائل الكافية لذالك ،بالإضافة لحل مشاكل الشغل والصحة .

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي ، مثل التعليم والصحة والأمن والسكن وغيرها وكلها تبرز دور التنمية المحلية .

- **البعد السياسي** : يهدف البعد السياسي للتنمية إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن هذا الأخير يمثل إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة في توزيع الأدوار .[1]
- **البعد البيئي** :يعتبر هذا الأخير من الأبعاد الأساسية للتنمية المحلية وغيرها حيث تعدتها للعالم برمته خصوصا إذا علمنا أن التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العلمي والمتمثلا في الاحتباس الحراري وتأكل طبقة الأزون وغيره من العومل الطبيعة الكونية التي تعتبر كوارث تشكل الخطر المحدق بالبشرية جمعاء مما دعى إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي :
  - مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف .
  - وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث .
  - المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات . [2]

[1] محمد خثير وصادفي جمال ، المرجع السابق ، ص9

[2] زكية اكلي وفريد كافي ، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق** ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، جامعة مولود أمعمري تيزي وزو ، 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : أهداف التنمية المحلية ووسائل تحقيقها

❖ أولا : أهداف التنمية المحلية :

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الحاجات الإساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم ، لذالك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة نذكر منها :

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد إستعمالها .
- دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدماتية ، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها أنشطة الأسرة .
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد .
- ترقية الأنشطة الإقتصادية الموائمة للإقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي يتميز بها كل إقليم عن غيره من الأقاليم .
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية قصد تحقيق تنمية شاملة وسريعة تضمن المنافستية على جميع الأصعدة .
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي .
- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وهو مطلب شعبي وواجب على الدولة لتحقيق الإستقرار وإزالة الفوارق الإجتماعية بين الافراد ،وتوفير الحاجات الضرورية من مأوى وملبس وغذاء وتوفر العلاج ومناصب الشغل للجميع لاسيما الفئة الهشة المحرومة من المجتمع . [1]

[1] زيان أمنة ، **مساهمة المقاولاتية في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي** ، ولد الصديق ميلود وآخرون ، أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، السياحة والفلاحة الصحراوية بدائل حيوية رهانات واقعية لمستقبل إقتصادي واعد ، الجزء الأول ، دار المثقف للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص443.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقليل التفاوة بين الأفراد ، خصوصا وأن معظم البلدان النامية تعيش في تميز وتفاوت بين الأفراد ، هذا التفاوة الذي سببه نصيب الفرد من الدخل والثروة ،فهناك فئة دخلها مرتفع كثيرا وفي المقابل فئة دخلها متدني لا يكاد يغطي حاجاتها الأساسية .
- زيادة الدخل المحلي ومن ثم الدخل الوطني وهو أمر في بالغ الأهمية لأية تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي ،لأن برمجة المشاريع تتم على أساس هذه المداخيل فلابد من توفير رؤوس أموال لتحقيق التقدم .
- الرفع من مستوى المعيشة وهو مطلب كل تنمية ، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي بدون إستثناء من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية .[1]
- تغلغل المبادئ الديمقراطية في الأوساط السياسية ، الإجتماعية ، الإدارية وهذا يتأتى برفع مستوى المشاركة الشعبية في مختلف القرارات الإقليمية ، فنجد المجلس الشعب البلدي مثلا يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في ظل الاطر القانونية .
- التحسين الكيفي والكمي للأنشطة الإقتصادية الممارسة على المستوى المحلي ،مع ضمان إستدامتها والعمل على إستقطاب فعاليات إستثمارية جديدة وجذبها ،أو إقامة أنشطة إقتصادية بالإقليم بتنمية موارده المحلية .
- تعدد الخيارات والبدائل الإقتصادية في ظل سوق محلي تنافسي ، ممايحقق أسعار تعمل على تحسين الدخل الحقيقي ، وهذا لا يتأتى إلا بارتقاء المنتوج المحلي كما وكيفا.[2]

[1] محمد بالخير ، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية ، دراسة ميدانية لولاية تمنراست** ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2004 / 2005 ، ص41.

[2] بن عبد الفتاح دحمان و يامة ابراهيم ، **المالية المحلية وتحديات التنمية المحلية في الجزائر** ، الندوة الاولى في اطار تكوين المنتخبين جامعة ادرار في2013/05/07 ،ندوة المنتخبين ، ص55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ثانيا : وسائل تحقيق التنمية المحلية :**

لنجاح أي عملية تنمية محلية يجب توفر عدة شروط مسبقة تتمثل أساسا في *النقاط* التالية :

1 وجود تنظيم إداري محلي :

يتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظم الشؤون المحلية،ويعرف على أنه النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية المتمثلة في الحكومة ، وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية ، أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة .[1]

2 وجود مجتمع محلي:

يعتبر العنصر البشري ذا أهمية كبيرة في عملية التنمية ، وذلك لان الدراسات تكون بيد الشعب لتخدم مصالحة وتنفذ إراداته ، لقد أكدت مختلف الدراسات على أهمية دور المجالس المحلية إذ تنصهر فيها الطاقات الشعبية المختلفة وبذلك تعد الأداة الحقيقية لعملية التنمية المحلية ، وبالتالي منح الجماعات المحلية كل الوسائل اللازمة والمسؤولية التي تأهلها لتضطلع بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها ، وان المركزية لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى إلى أخر ، بل هي عملية شاملة تخص كل من الصلاحيات والوسائل ولا يكون لها أي معنى اذا كانت المجالس الشعبية التي تملك الحرية تفتقد إلى الوسائل الضرورية .[2]

[1] زيان امنة ، المرجع السابق ص 443

[2] دريس نبيل ، **دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ، ولد الصديق ميلود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 149 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 التمويل المحلي :

لكي تؤدي المجالس الشعبية البلدية والولائية مهامها في تنمية المجتمع المحلي يجب توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية السياسات التنموية ، ولتحقيق الخطط التنموية يجب توفير التمويل المالي اللازم للتنفيذ.

ان التنمية تحتاج الى استثمارات في قطاع الخدمات الرئيسة وتتم بمواردها الاساسية والعنصر البشري اهم وسيلة لادارة الشؤون المحلية وتهميشه يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية [1]

4 التخطيط المحلي : إن التخطيط الجيد هو أساس نجاح كل عملية كيفما كانت والتنمية المحلية تحتاج إلى تظافر جهود الخبراء والمهتمين بالشأن التنموي قصد وضع إستراتيجية محكمة لبلوغ أهداف التنمية المنشودة .

[1] دريس نبيل ، مرجع سابق ، ص 149 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ خلاصة الفصل :

من خلال بحثنا لمفاهيم الخدمة العمومية يتبين لنا الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه تحسين هذه الأخيرة على مستوى المرافق العمومية ، لتحقيق التنمية المحلية إذا ما احترمت المعايير الأساسية التي تقوم عليها , وأن أمر الاهتمام بتحسينها ضروري .

حيث يرى المفكرون ان المساوات في تقديم الخدمة العمومية يعتبر أساسي إذ يحقق العدالة بين الإفراد على اختلاف الأقاليم التي يتواجدون بها . كما ان هذه الخدمات لابد من تطويرها وتكييفها مع التطور الحاصل في المجتمع حتى ترقى للمستوى المطلوب وتؤدي الدور المطلوب . لدى المشرع الجزائري كرس هذا المبدأ من خلال عدة نصوص وقوانين تظبط سير المرفق العام بصفة عامة حتى يتضمن تقديم الخدمة العمومية لجميع الأفراد دون تمييز .

كما أن التنمية المحلية هي الأخرى من خلال عرضنا لمفاهيمها الأساسية يتضح لنا الدور الذي تلعبه في تنمية الدولة إذا ما وضعت لها ضوابط أساسية تقوم عليها .

وهذا ما تبين لنا من خلال دراستنا لخصائص وأبعاد هذه الأخيرة التي تضطلع بدور مهم خصوصا وان المقصود بها هو الفرد الذي يعتبر جوهرها وهدفها النهائي ومن خلال الأهداف التي يشهدها التنمية المحلية .

من خلال هذا الدراسة يتبين لنا وجه العلاقة التي تربط بين الخدمة العمومية والتنمية المحلية كلاهما موجهتان للفرد الذي يعتبر طرفا أساسيا في هذه العلاقة والمستفيد والمقصود بهما في آن واحد وان كلاهما تتطلبان مبادئ تقوم على العدالة والمساواة وتحقيق الديمقراطية إذا ما أرادت الدولة أن تتقدم في مجال تقديمها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :
واقع الخدمة العمومية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الاول : واقع وتحديات الخدمة العامة في الجزائر

المطلب الأول : التنظيم الإداري المحلي في الجزائر:

❖ أولا: اللامركزية الإدارية :

يقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات إقليمية أو مرفقية مستقلة تباشر إختصاصاتها في هذا الشأن تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية . [1]

يقوم نظام اللامركزية الإدارية على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين طرفين رئيسيين وهما : الحكومة المركزية في العاصمة وبين أفراد الإدارة المحلية ، المجالس في المقاطعة ، أو الإقليم أو المحافظات أو الولايات ، وقد تكون منتخبة كلية أو جزءا منتخب وجزء معين .

و تتمتع هذه المجالس بنوع من الاستقلالية إذ أنها تحوز على الشخصية المعنوية والاستقلال المالي أو الذمة المالية مع خضوعها للرقابة والمراجعة والتوجيه من طرف الحكومة المركزية ، أي الوصاية ممثلة عادة في وزارة الداخلية.

ففي هذا النظام تتمتع السلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها .

وعلى اثر ذلك تظفر في هذا النظام إلى جانب الدولة أو الإدارة المركزية أشخاص معنوية محلية أو مرفقية يطلق عليها بالإدارة اللامركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية ومنه تبقى المركزية الإقليمية أو الإدارة المحلية أمر تكييف لنظرية اللامركزية الإدارية .

كما يجب التمييز بين نوعين من اللامركزية السياسية والإدارية . [2]

فاللامركزية الإقليمية تعتبر أهم تطبيق لنظرية اللا مركزية الإدارية ، إلى جانب اللامركزية المرفقية .

---

[1] هاني على الطهراوي : **القانون الإداري** ،الطبعة الأولى ، بيروت لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع 2006 ص 142

[2] نور الدين حاروش وآخرون ، **الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة** ، الجزائر : دار الأمة للنشر والتوزيع طبعة 2017 ، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لأهميتها بالنسبة لكيان الدولة وقوامها فهي أي اللامركزية الإقليمية عادة ما تنبني على أساس دستوري .[1]

كما تشير المادة 16 من الدستور الجزائري المعدل في مارس 2016 إلى أن الجماعات الإقليمية للدولة هي :البلدية والولاية .البلدية هي الجماعة القاعدية .

كما تنص المادة 17 من نفس الدستور عل ما يلي :

يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية .[2]

وعليه فإن الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر ، أو ما يسمى أيضا بالإدارة المحلية إنما تقوم على وحدتين إداريتين هما :

البلدية والولاية ، وسيأتي الحديث عن هاتين الوحدتين مع بيان دورهما في السعي في تحقيق التنمية في المطالب الأتية .

❖ ثانيا: الجماعات المحلية:

✓ **البلدية :** هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، و بموجب القانون ،حسب المادة الأولى من قانون البلدية الصادر في سنة 2011.

كما تعتبر هذه الأخيرة القاعدة الإقليمية للامركزية و مكان لممارسة المواطنة ، وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية حسب المادة 2 من القانون نفسه ،و تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون تساهم مع الدولة بصفة خاصة

[1] محمد الصغير بعلي ، المرجع السابق ، ص 130

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16 – 01 الوؤرخ في 06 مارس 2016 ، المتضمن التعديل الدستوري ، العدد 14 المؤرخ في 07 مارس 2016 ، المواد 16. 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه المادة 3 من نفس القانون .[1]

ومن خلال هذه المواد القانونية يتبين لنا مدى الدور الذي تلعبه البلدية بصفتها قاعدة للامركزية في بعث التنمية المحلية .

وفيما يخص هيئات البلدية وهياكلها وحسب المادة 15من قانون البلدية فإن هذه الأخيرة تتوفر على:

- هيئة مداولة تتمثل في المجلس الشعبي البلدي .
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رأيس المجلس الشعبي البلدي .

وتمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما :

❖ **المجلس الشعبي البلدي** : يمثل المجلس الشعبي البلدي الهيئة المحلية المنتخبة من قبل الشعب وهو بمثابة الجهة المخول لها قانونا تسيير الشأن المحلي لكونها الأقرب للمواطن .

- **تسيير المجلس الشعبي البلدي:**

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادي كل شهرين ولا تتعدى مدة الدورة خمسة أيام وهذا حسب ما تنص عليه الماد 16 من قانون البلدية ويقوم هذا الأخير بإعداد نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة ، ويحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم .[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37 ، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية ، المواد .1 . 2 . 3 . ص5

[2] المرجع نفسه ، المواد 15 . 16 . ص ص 15 ، 16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختصاصات المجلس الشعبي البلدي :**

- **أولا :في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط**

تنص المادة 107 من قانون البلدية على أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها و يعالج المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولاته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية فهو يتولى كل الصلاحيات التي تدخل دائرة اختصاصه وكذلك الاختصاصات ذات النمط التنموي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وبالتالي فإن المجلس يقوم بوضع المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل ويصادق عليه ، ويسهر على تنفيذه بإنسجام مع مخطط الولاية ، ويشارك في الإجراءات المتعلقة بالتهيئة العمرانية ، ويعمل على تطوير الأنشطة الإقتصادية التي تتماشى مع طاقات البلدية والمخطط التنموي .

كما يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية بما يتماشى مع التنظيمات والقوانين المعمول بها ، وعليه أثناء إقامة المشاريع في إقليم البلدية أن يراعي مسألة حماية الاراضي وقواعد إستعمالها خصوصا الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء حسب نص المادة 110من قانون البلدية.

وعلى البلدية أن تباشر الرقابة بصورة دائمة لتتأكد من أن عمليات البناء تتم وفق الشروط المحددة في القوانين والتنظيمات وكذا خضوعها لترخيص مسبق .[1]

- **ثانيا : في المجال الإجتماعي :**

حسب نص المادة 122 من قانون البلدية تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ، كافة الإجراءات قصد :

- إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل المدرسي للتلاميذ

[1] دريس نبيل ، المرجع السابق ، ص135

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إتخاذ عند الإقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق التسلية للأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني .
- تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة، والرياضة ، والتسلية .[1]

فمن خلال هذه النصوص القانونية يتضح لنا مدى الدور الذي تقوم به البلدية في الشأن الإجتماعي.

- **الولايـــة :**

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخص من أشخاص القانون ، فهي الجماعة الإقليمية للدولة. تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة كما عرفها قانون الولاية الصادر في 2012 في مادته الأولى.

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولية ،وتتدخل في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون ، شعارها هو بالشعب وللشعب ،وتحدث بموجب القانون .

ويشرف على تسيير الأعمال في الولاية هيئتان حسب نص المادة الثانية 2 من قانون الولاية وهما :

- المجلس الشعبي الولائي .
- الوالي .[2]

وجدير بالذكر هاهنا أن للولاية أساسا دستوريا اذ ان مختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية فلقد ورد ذكرها في دستور 1976 حينما نص في المادة 36 منه على اعتبار الولاية هيئة او مجموعة اقليمية بجانب البلدية ونص دستور 1996 على ان

[1] الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37 ، قانون رقم 11 – 10 ، مرجع سابق المادة 122 ، ص19 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 12 ، قانون رقم 12 – 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 ، المتضمن قانون الولاية ، المواد 1 ، 2 ص5 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية كما أن الإطار الاقليمي للجماعات المحلية يستهدف تحديد الاطار الاقليمي الجديد للولاية طبقا لمبادء اللامركزية ويتكون التنظيم الاقليمي من 48 ولاية.[1]

- **المجلس الشعبي الولائي**

لقد أسلفنا الذكر على أن الولاية تقوم على هيئتين أساسيتين ، اولهما المجلس الشعبي الولائي وثانيهما الوالي ، يساعد هذا الاخير في مهامه اجهزة وهياكل الادارة العامة للولاية منها الامانة العامة للولاية ، المفتشية العامة للولاية ، الديوان ، رئيس الديوان ، ورئيس الدائرة.

فيما يخص تشكيل المجلس الشعبي الولائي واستنادا للقواعد القانونية المتعلقة بتكوينه ، فهو يتأسس عن طرق الإقتراع من طرف المواطنين حسب ما تنص عليه المادة 12 من قانون الولاية وهو هيئة مداولة في الولاية، فالمجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته ويراقب عمل السلطات العمومية ، كما انه يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية فهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونها ورعاية مصالحهم من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات على مستوى الولاية .

- **تسيير المجلس الشعبي الولائي**

المجلس الشعبي الولائي مثله مثل المجلس الشعبي البلدي ، إلا أنه يرأسه رئيسا ينتخب من بين الاعضاء الفائزين في العملية الانتخابية وذلك باعتماد اسلوب الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة في الدور الاول تجرى الانتخابات في دورة ثانية يكتفي ببيان الاغلبية النسبية وفي حالة تساوي الاصوات تسند رئاسة المجلس لأكبر المترشحين سنا لمدة خمس سنوات .

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 1296 ، الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22نوفمبر1976 ، المتضمن إصدار دستور الجزائر لسنة 1976 ، المادة 36 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن هذا الأخير يعد نظامه الداخلي ويصادق عليه ، ويحدد النظام الداخلي النموذجي للمجلس عن طريق التنظيم وهذا إستنادا لنص المادة 13 من ذات القانون .

وتشير المادة 14 إلى أن المجلس الشعبي الولائي يعمل وفق نظام عقد الدورات، بالنسبة للدورات العادية يعقد المجلس 4 دورات في السنة الواحدة مدة كل دورة منها 15 يوم على الأكثر .

وقد نص قانون الولاية على ضرورة اجرائها في تواريخ محددة وهي أشهر :مارس ،جوان ، سبتمبر ، ديسمبر، من كل سنة.

ويمكن للمجلس الشعبي الولائي ان يعقد دورة استثنائية بطلب من رئيسه او ثلث اعضائه او بطلب من الوالي.[1]

- **اختصاصات المجلس الشعبي الولائي**

المجلس الشعبي الولائي يبدي رئيه في الأمور التي تتطلبها القوانين والتظيمات وله كذالك أن يبدي آرائه واقتراحاته المتعلقة بشؤون الولاية حيث يقوم الوالي بإرسالها إلى وزير الداخليةمرفقةبرأيه خلال المدة المحددة قانونا .[2]

كما أنه يمكن للمجلس أن يخطر وزير الداخلية بواسطة رئيسه والأمر متعلق بكل القضايا التي تتعلق بسير المصالح اللامركزية ضمانا للصالح العام .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12 ، قانون 12 – 07 مرجع سابق المواد 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، ص ص 6،7.

[2] دريس نبيل ، المرجع السابق ، ص135

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **الإختصاصات الخاصة بالتنمية و التهيئة العمرانية والتجهيز والمالية :**

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطارمشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية . ويعتمد هذا المخطط كإطار للتنمية ، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية .

- وعلى إثر هذا يتولى المجلس تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ويراقب تنفيذه.
- يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحاته بشأنه ، وهذا حسب نص المادة 80 من قانون الولاية .
- فالمجلس يهتم بكل ما من شأنه النهوض بالتنمية المحلية على مستوى إقليم الولاية .
- و في هذا الإطار أيضا يختص المجلس الشعبي الولائي بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ،ويراقب تنفيذه .
- يعمل على إيجاد التجهيزات التي تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها قدرات البلدية .
- يهتم المجلس الشعبي الولائي بأمر الطرق الولائية فيما يخص الأشغال و صيانتها .
- يقوم المجلس أيضا بأعمال التصويت على ميزانية الولاية ، ويضبطها فيصوت على الميزانية الأولية قبل نهاية شهر أكتوبر من السنة والميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تطبق خلالها . [1]

❖ **الإختصاصات الإجتماعية والثقافية والسياحية :**

- يشرف المجلس الشعبي الولائي على على مهام كثير متنوعة ومتعددة في الجال الإجتماعي والثقافي والسياحة لضمان سير المرافق العامة بكل صرامة .

[1] دريس نبيل ، المرجع السابق ، ص135

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتولى الولاية صيانتها ، والمحافظة عليها وتجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها ،المادة 92.
- المجلس الشعبي الولائي يشجع ويساهم في برامج ترقية تشغيل الشباب بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الإقتصاديين .
- ويقوم المجلس بإنجاز المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات. ويساهم بالتنسيق مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تظيم الإسعافات والكوارث والأفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ،كماويساهم أيضا بالتنسيق مع البلدية في عدة برامج كالتحكم في النمو الديمغرافي ، وحماية الأمو الطفل ومساعدة المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة .
- ويساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية و الرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب , كما ويساهم في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي ، ويسهر كذالك على حماية القدرات السياحية للولاية ، وهذا نجد الإشارة إليه في قانون الولاية ضمن مواده 94 .95. 96 . 97 .98. 99 .[1]

المطلب الثاني : اشكال ومظاهر التنمية المحلية في الجزائر

▪ أشكال التنمية المحلية في الجزائر

❖ اولا :التنمية الوطنية

لكل دولة إستراتجيتها المتبعة في تجسيد التنمية الوطنية ، وهي في الغالب تهتم بالمشاريع الكبرى التي تفوق طاقة السلطات المحلية ، لأن هذه الأخيرة تتطلب أغلفة مالية كبيرة قصد إشباع الحاجيات على مستوى الوطني ، ومن أمثلة هذه المشريع في الجزائر مثل تلك المتعلقة بإنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية ، وغيرها من مؤسسات الدولة .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12، قانون 12 – 07 ، مرجع سابق ، المواد 94 ، 95 ، 96 ،97، 98 ، 99 ، ص 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ثانيا : التنمية المحلية**

يرى الدكتور(فاروق زكي) في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية ،ان التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجد بين جهد الاهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في اطار حياة الامة .بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما .

1-مساهمة المواطنين أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

2-توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر اكثر فعالية.

3-وحسب وجهة نظر الدكتور سعيد شيخ ، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها :/ تمثل في مختلف الاختصاصات التي اسندت للجماعات المحلية بمختلف اجهزتها مهمة القيام بها على مستوى اقاليمها في اطار النصوص القانونية والتنظيمية اساسا والبرامج الوطنية .[1]

تقوم السياسة التنموية المحلية في الجزائر على الأسس التالية :

1-تدخل الدولة: اعطاء الدور القيادة للدولة في عملية التنمية المحلية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن ارادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتها .

2-المشاركة الشعبية : من خلال اشراك المواطنين في عملية التنفيذ للسياسات التنموية ، خصوصا بعد صدور دستور 1989 ، ثم اقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطور المشاركة عبر جمعيات الاحياء ومجالس المدينة .

1 شويح بن عثمان ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان الجزائر 2011 ص 78 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-التخطيط : يمثل التخطيط منهجا علميا وأدات فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني المحلي ، فهو عملية تغيير إجتماعي وتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل. [1]

❖ **ثالثا: التنمية المستدامة :**

هي التنمية المستمرة العادلة التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وهي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة ، وهي التنمية الرشيدة ، وهي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاته وهي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي .[2]

فهي بذالك تعتمد على مكوناتها الذاتية ، وهي تعنى بالحفاظ على الكرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشة وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الإدارة المحلية لاسيما على مستوى البلدية كونها فضاء تنموي يتفاعل فيه المواطن ويبدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية.

❖ **مظاهر التنمية المحلية في الجزائر :**

- **أولا : التنمية الحضرية :**

يعرف المعنى العام للتحضر انه " ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المنطق الريفية الى المناطق الحضارية ، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن ، وهو في الأساس يعني تمركز السكان في المدن وسيؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي ، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعد ما كانت أولية في القرية " [3]

1 شويح بن عثمان ، مرجع سابق ،ص 79 .

2 نور الدين حاروش ، **إدارة الموارد البشرية ، ط1** ، الجزائر : دار الإمام للطباعة والترجمة والتوزيع ، 2011 ، ص255

3 نور الدين حاروش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 118 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر البلدية في الجزائر هي القاعدة المحلية المؤهلة للقيام بهذا الدور حيث حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري 1989 على دعم تقوية صلاحياتها ومسؤولياتها ، بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية ، إذ تم إصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار من شأنها بعث الرقي الحضاري ولكون البلدية هي الهيئة المحلية الأقرب للمواطن ، حتى يتسنى له المشاركة في التنمية الحضرية الموجهة إليه .

إن ظاهرة التنمية الحضرية أصبحت منتشرة في الكثير من المراكز العمرانية في الجزائر أصبحت تواجه العديد من العقبات منها ما يلي :

- ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3 إلى 6 % سنويا في مختلف أحجام المدن والبلديات الجزائرية .

- عدم قدرة البلديات على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني , وقلة إمكانيات ووسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان .

- فقدان السيطرة الأمنية على الحدود والأحياء الشعبية بالبلدية لا سيما تلك المتواجدة بالبلديات ومقرات المدن الكبرى , نتيجة النمو العمراني المفرط الفوضوي وغير المخطط وهذا راجع لعدم احترام إجراءات وشروط الحصول على رخصة البناء .[1]

❖ ثانيا : التنمية الريفية :

تتمثل التنمية الريفية في إيجاد إستراتيجية يمكن بواسطتها حماية البيئة مع التغلب على الفقر في الوقت نفسه ، او تنمية ريفية ذات البعد البيئي ، بمعنى أن التنمية الريفية تستهدف تامين وتوفير سبل المعيشة الضرورية في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من اجل القضاء على

[1] شويح بن عثمان , المرجع السابق ص 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون من الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية. ولقد إهتمت الجزائر بالتنمية الريفية ، ويظهر ذالك من خلال إطلاقها لبرنامج التجديد الريفي ، والذي لقى إستحساننا لدى غلبية الشعب ، وذالك في إطار بعث التنمية في الأرياف ، والقضاء على ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن ،وأيضا توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل ، وهو كفرصة للقضاء على ظاهرة التهميش التي يعاني منها سكان الأرياف .

وقصد التكفل الايجابي بالمشروع التنموي الريفي اعتمدت السياسة العامة للدولة أسلوب الشراكة بين المواطن , البلدية لبلورة فكرة المشروع التنموي الذي يتقدم باقتراحه كاحتياج المواطن أو ممثل المنطقة الريفية لجعله ضمن قالب قانوني وتقني ومالي حيث كلفة البلدية بإعداد قوائم المستفيدين من برامج البناء الريفي 2002 ,2003, 2004 والبرنامج الخماسي (2005-2009) سواءا كان بناءا جديدا أو ترميم , واقتراح المشاريع بعد صياغتها ,لتتولى بعدها تثبيتها على مستوى اللجنة التقنية للولاية. [1]

ثالثا :التنمية السياحية :

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي ينبغي للدولة أن تكرس اهتماماتها به من أجل النهوض بالإقتصاد ، على جميع المستويات .

فالتنمية السياحية هي الإطار الأول والفاعلي في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الجماعات المحلية خلال تنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وإعطائها بذلك فرصة لتمويل نفسها بنفسها ,ويأتي ذلك حسب الموقع الجغرافي والتاريخي والبيئي لكل بلدية ,فالبلديات الواقعة على الشريط الساحلي لها ديناميكية تنموية سياحية خاصة تختلف عن تلك التي بها محميات وآثار تاريخية ...الخ

[1] هاشمي الطيب ، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2013 /2014 ص 39 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجزائر من الدول التي تمتلك مقومات سياحية متميزة إذا ما تم إستغلالها ، وإذا ما تحدثنا عن التنمية السياحوية نجد أن ثمت أنواع من الأشكال السياحية التي ينبغي الإهتمام بها و التي من شأنها دفع عجلة الإقتصاد و التنمية بالجزائر ومن هذه الأنواع :

- السياحة الصحراوية التي تستهوي محبي المحميات الطبيعية ، بما فيها من النقاء البيولوجي .
- السياحة الثقافة التي يكون هدف السائح منها إكتشاف تراث المنطقة .
- السياحة الترفيهية لغرض الترويح عن النفس .
- السياحة العلاجية والتي يقصد بها التنقل للأماكن طلبا للمداواة و الإستشفاء .
- السياحة الشواطئية وهي مقصد العديد خاصة في فصل الصيف .
- السياحة الرياضية التي تستهوي الرياضيين والمحبين لها .[1]

المطلب الثالث : معوقات وتحديات تقديم الخدمة العامة في الجزائر

عرفت الجزائر بعد الاستقلال ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية انعكست على الإدارة بصورة أو بأخرى وما زالت آثارها بادية إلى اليوم , فالمدة التي قضاها الاستعمار واعتماده إذ ذاك على سياسة التجهيل جعلت الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال تعاني وتتميز بمظاهر عدة شكلت عائقا أمام تقديم الخدمة العامة ومن أبرز هذه المظاهر :

أ) ضعف التأطير وتكوين مستوى القيادات الإدارية في الإدارة المحلية : فالإدارة المحلية تعاني من مشكلة الأمية .

[1] طروبيا ندير، **تعثر السياحة والآثار المحتملة على التنمية المحلية المستدامة في تيميمون** ، ولد الصديق ميلود وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 165 . 166

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب)عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزامات : إذ أن مؤسساتنا وعلى المستويين المركزي والمحلي تعاني من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم عمالها .

ت)نقص كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية : إن الغرض الأساسي من الإدارة المحلية هو ايجاد تعزيز الأنماط الاتصالية بين الإدارات المحلية والمواطن بشكل يمكن الشعب من ممارسة حقه بنسه .

ث)تحدي التقسيم الجماعي : ان التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي ، وعدم وجود معايير دقيقة لترقية الجماعات القروية الى جماعات حضرية .

ج) تحدي الوصاية المركزية : بحيث لابد من منح ضمانات اكثر لتدعيم لامركزية الجماعات المحلية باعتبار ان الإصلاح يقتضي أولا فسح المجال امام حرية الإدارة في التسيير الحر ، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير ، حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها وذلك لتمكين الجماعات المحلية من تنفيذ القرارات المتخذة على مستواها .[1]

وسنحاول معرفة الأسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور ونمو المظاهر السالفة الذكر .

أ) الأسباب التاريخية : تتمثل الأسباب التاريخية لبيروقراطية الإدارة الجزائرية ,في الظروف التي مرت بها بلادنا بداية من العهد التركي ثم العهد الاستعماري الفرنسي ثم مرحلة ما بعد الاستقلال التي تعتبر حصيلة ترك الأتراك والفرنسيين في آن واحد فكانت الإدارة أقرب للإدارة العسكرية ذات التركة المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيه هذه الأجهزة بما يخدم مصالح المستعمرين , فهذه الحقب التاريخية إذا كان لها أثر كبير في تفشي المظاهر السلبية على الإدارة الجزائرية الأمر الذي أدى إلى ظهور جهاز بيروقراطي مركزي منغلق .

ب)الأسباب القانونية : إن التغيرات المختلفة التي حدثت في المجتمع بشكل متسارع لم يواكبها تطور في القوانين مما أحدث خللا على مستوى الهياكل , أي أن المنظومة القانونية الإدارية بقيت

[1] بوحنية قوي ، **فساد المجالس المحلية المنتخبة واصلاح الادارة المحلية للجزائر** ، ولد الصديق ميلود وآخرون ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ص 171 . 172 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامدة دون حدوث تطور يواكب هذه التغيرات البنائية , كما أن عدم تحديد الهياكل التنظيمية للإدارات العمومية تحديدا يمكن من تحديد المسؤوليات وتنظيم العمل بشكل عقلاني , مما يجعل البعض يرى أن إدارتنا تفتقد لقانون يحدد مهامها الدائمة بوضوح وعليه تظل الأجهزة الإدارية غارقة في مشكلة البيروقراطية السلبية سواءا في الأجهزة المركزية أو الإدارات على المستوى المحلي .

ت)الأسباب الاقتصادية : لجأت الجزائر في سبيل إنجاح سياستها التنموية إلى استيراد نظريات التنمية الغربية كإستراتيجية التصنيع التي نادى بها عالم الاقتصاد الفرنسي "دبرنيس" والتي اتبعتها الجزائر من أجل التنمية الاقتصادية , وقد أدت هذه السياسة التنموية الداخلية إلى إهمال القطاع الفلاحي ونشوء فئة التقنوقراطية في القطاع الصناعي , إضافة إلى عدم الاعتماد في إدارة المؤسسات الاقتصادية على الكفاءات العلمية والعملية , وبالتالي الابتعاد عن العمل المخطط والمدار بإمعان , فضلا عن انعدام المقاييس العلمية والموضوعية في اختيار وتعيين وإقالة المسؤولين والإداريين والمسيرين في القطاع الاقتصادي . [1]

[1] ولد الصديق ميلود وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 87 ,88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الثاني : آليات ومداخل إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر

المطلب الأول : إصلاح الخدمة العامة

❖ أولا : مفهوم الإصلاح الإداري :

إن إصلاح الادارة العامة أصبح ضرورة تمليها العديد منم العوامل ويهدف هذا التغيير الى عصرنة القطاع العام وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين منم خلال العمل على تفعيل نشاط الحكومات وجعله أكثر مصداقية ، وبالتالي تخطي جميع مظاهر البيروقراطية ، وتكريسا لمبادئ الشفافية والمشاركة في تسيير منظمات القطاع العام .

يعتبر إصلاح الخدمة العمومية إحدى الركائز الأساسية في قضايا الإصلاح الإداري ، والذي كان محل اهتمام عدد كبير من الدارسين ، وخبراء اللادارة العامة ، لذلك فان برنامج الأمم المتحدة يقدم تعريفا لإصلاح الخدمة المدنية ويرى أنها " تعني بناء قطاع عام يتسم بالكفاءة والفعالية ، وقادر على خدمة حاجات الجماهير ، وبالتالي فأساس إصلاح الخدمة المدنية ، هو خلق قطاع عام كفئ وفعال ، يتميز بمعرفة رغبات المستهلكين ، قليل الروتين ، له مواصفات المرونة واليسر ، في تقديم الخدمات العامة للمواطنين 1

لهذا فهو يستوجب بالضرورة السند والمشاركة الفعلية من القيادات والمؤسسات العاملة في مختلف هذه العناصر التي تتكون في جملتها البيئية الكلية وذلك يعني بالضرورة أن عمليات الإصلاح الإداري ينبغي أن تكون بوثيقة تتفاعل فيها كل الفعاليات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن تمتد دائرة المشاركة لكل القوى الشعبية تحقيقا لإسهام مطلوب وسند هام .

ومن مجمل هذه التعريفات لعملية الإصلاح الإداري نجد أنه يرتبط بإرادة التغيير التي هي ضمان استمرار الحياة بنظمها السياسية والإدارية والتشريعية والاقتصادية والثقافية التي تنشأ للإصلاح الواقع

---

[1] عشور عبد الكريم ، **دور اللادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** ، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قسنطينه 2010 ص61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستشراف المستقبل لحياة أفضل ومن غير تلك الإرادة لا تكتسب عملية الإصلاح البعد المتمثل في القوة التي تكتسبها المقدرة على صناعة التغيير . [1]

❖ ثانيا: مظاهر الإصلاح الإداري في الجزائر

تتمثل أبرز مظاهر الإصلاح الإداري في الجزائر خصوصا بعد التدهور الاقتصادي الذي عرفته الجزائر نتيجة تقليص إرادات الدولة بعد الأزمة البترولية سنة 1985 مما تطلب إعادة النظر بصفة شاملة في السياسة العامة للبلاد لتخطي هذه الأزمة في ما يلي:

- التركيز على ضرورة الإصلاح الإداري بعد حوادث أكتوبر 1988 والتصويت على الدستور الجديد لعام 1989 الذي جاء بتغيرات عميقة وإصلاحات سياسية جذرية على كل المستويات.
- إصدار كتابة الدولة لمجموعة من التدابير بموجب التعليمة رقم 63 الصادرة في 1982/3/2 والتي تخص الإدارات التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين كالبريد والمستشفيات والبلديات والولاية والدوائر وهذا لتحسين خدماتها واستعادة سمعتها التي شوهت .
- تبسيط إجراءات وملفات الحصول على الوثائق الإدارية ,و بالإضافة للشفافية في التعامل. [2]
- تطوير الحياة الاجتماعية للمواطنين وضمان مشاركتهم في تسيير شؤونهم ، مع حث الإدارات على تنظيم أبواب مفتوحة لتعريف المواطنين عن نشاطها وصلاحياتها .
- الاهتمام بإعلام المواطنين عن طريق نشر كل التعليمات التي تصدرها الإدارة والتي تمس المواطن بصفة مباشرة .
- إنشاء بطاقة وطنية للتعريف متعددة الاستعمالات , للإقامة ,للتعريف عن الهوية ,ولإثبات الجنسية الجزائرية وكان مقرر الشروع في هذا الإجراء مطلع سنة 1988 إلا أن هذا الأخير لم يعرف التطبيق إلى غاية يومنا هذا .

---

1 محمد أحمد سيد أحمد الحاج ، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق** ، رسالة ماجستير جامعة الخرطوم- عام 2006 ص 29

2 سليمة مراح , **التسيير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في القانون فرع الادارة والمالية العامة ، كلية الحقوق والعلوم الادارية ، جامعة الجزائر 2001 , ص ص 46،47

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعادة نظرة شاملة في مختلف القوانين الهامة كالقانون الانتخابي والقانون النقابي والقانون التجاري وقانون البلدية والولاية .
- العمل على تجديد قوانين تسيير الإدارات العمومية بما يتلائم مع الاحتياجات الجديدة للمواطنين.
- وفي مجال التكوين أولة الدولة أهمية للتكوين المختص لأعوان الإدارات سواءا قبل التوظيف أو بعده وقد أسندت هذه المهمة لمجموعة من المؤسسات المتخصصة .
- ومن جهة ثانية فقد كان من التدابير الخاصة بالأعوان مراجعة القانون الأساسي للعمال المستخدمين في المؤسسات والإدارات العمومية .

إصدار تعليمة تتعلق بمجموعة من التدابير الواجب اتخاذها لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن ومن أبرز مظاهرها :

- ✓ تحسين استقبال المواطنين
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وبأكثر جدية طعون المواطنين , وبهدف تحقيق ذلك تقرر إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي .
- ✓ وقد تم إنشاء لجان محلية على مستوى كل ولاية لمتابعة أعمال كل قطاع وزاري على مستوى كل ولاية في ميدان تحسين علاقتهم بالمواطنين . [1]

❖ ثالثا : آليات التسيير العمومي الجديد

يعرف المعجم السويسري للسياسة الاجتماعية التسيير العمومي الجديد بأنه : اتجاه عام لتسيير المنظمات العمومية تعود أولى معالم ظهوره إلى بداية التسعينيات للدول الانجلوسكسونية ،وانتشر لاحقا في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على عكس التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية والقانونية ، فان أفكار ومعالم التسيير العمومي الجديد مستوحاة من العلوم الاقتصادية ومن سياسات التسيير في القطاع الخاص بهدف تحسين ومعالجة الاختلالات التي ميزت

1 سليمة مراح , المرجع السابق , ص ص,49, 50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسيير العمومي التقليدي ، والتي من بينها البيروقراطية وكذا محاولة الارتقاء بالإدارة العامة إلى مستوى الكفاءة والفعالية ، ويدعوا هذا النموذج إلى :

- تركيز الإهتمام على النتائج من منظور الكفاءة والفعالية وجودة الخدمة .
- استبدال البنى التقليدية والتسلسل الهرمي والمركزية بأنظمة وهياكل لا مركزية ، أين تكون الخيارات المالية المتعلقة بتقديم الخدمة العامة اقر ب ما يكون للمواطن ، الذي له الحق في إبداء الرأي مع جميع الشركاء أصحاب المصلحة .
- منح المسيرين نوع من الحرية في تحديد بدائل التسيير المباشر للمرفق العام ، ووضع أنظمة تسيير تسمح بتحسين مردودية السياسات المعتمدة .
- تعزيز القدرة الإستراتيجية للحكومة المركزية لتوجيه تطور الدولة لمختلف أجهزتها وتمكينها من الاستجابة بصورة منهجية وسريعة .

ولقد كانت البداية النظرية بالتسيير العمومي الجديد في فترة السبعينيات وما رافقها من تطور للأفكار الليبيرالية عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية ويعود سبب ظهور هذا النوع من الفكر حسب اغلب المفكرين إلى عوامل ثلاث هي :

- البيروقراطية
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
- تأثير النظريات الحديثة[1]

المطلب الثاني : الحكم الراشد كمقاربة فعالة في ترشيد الخدمة العمومية

❖ اولا – مفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية :

ظهر مفهوم الحكم الراشد Governance في عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي في

[1] بن عيسى ليلى ، **الحكم الراشد احد مقومات التسيير العمومي الجديد** ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 14 ، جامعة بسكرة ، الجزائر , ديسمبر 2013 . ص 3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، و القطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه، فإن على الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الإستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة. كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، و التركيز على النتائج) محل مجموعة من الفيد القديمة (الأقدمية، و التدرج الوظيفي). [1]

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم Governance ، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم. ويعني المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة و المجتمع. ولذلك يركز المفهوم على قيد المسا بولية ACCOuntability، والشفافية Transparency و القدرة على التنبؤ Piedlictability، و المشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

والحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance هي: استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:

أ) نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

ب) لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوي المحلي.

ت) مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

ث) تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحليه .

1 بومدين طاشمة ، **الحكم الراشد ، بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، كلية الحقوق جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ص 04 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ثانيا : مبادئ الحكم الراشد .**

- تتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

✓ **الاستجابة** : أن تسعى الأجهزة المحلية إلى تلبية جميع الحاجات لجميع الفئات ، وتحتاج على مسائل تضمن ذلك .

✓ **المشاركة** : وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت واختيار الأفراد الأكثر كفاءة لتمثيلهم .

✓ **حكم القانون** : يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء

✓ **الشفافية** : تعني توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها مع إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها ، من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن اجل التخفيف من هذر الأموال ومحاصرة الفساد من جهة أخرى .

✓ **حسن الاستجابة** : يعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء .

✓ **التوافق** : يرمز إلى التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول إلى إجماع حول مصلحة الجميع

✓ **المساواة** : تهدف الى إعطاء حق الجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في ارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم .

✓ **الفعالية** : تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب الى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية [1]

✓ **الرؤية الإستراتيجية** : وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية .

✓ **وجود نظام متكامل من المحاسبة والمسائلة:** لابد لهاذ النظام أن يشمل الجميع من سياسيين

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 175 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راداريين ومسئولين في القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني ، وهذا من حماية الصالح العام .[1]

المطلب الثالث: عصرنة الخدمة العامة في الجزائر :

من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية والتي أشار إلى بعض موضوعاتها القليل جدا من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة ، كما انه لم يتم الى حد الآن الوصول الى تعريف دقيق يمكن ان يتفق عليه فيما يتعلق بمصطلح الإدارة الالكترونية من قبل الخبراء العالميين والباحثين حتى بالولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار انها هي مركز ظهور وانتشار الأعمال الالكترونية في العالم .

فالإدارة الالكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الانترنيت ، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشاة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمؤسسة .[2]

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة في عالمنا اليوم ، اصبح من المهم بمكان اكثر من أي وقت مضى بالنسبة للدولة الحديثة ان تستثمر في تلك التقنيات المختصة بالاتصالات والمعلومات في تطوير مواقفها من حيث وسائل واشكال تقديمها للخدمات العمومية .

على الرغم من حداثة الادارة الالكترونية فان جهودا معتبرة بذلتها الدولة لتجعل من مراقفها العامة قائمة عليها ، فهي تعبر عن مدى مقدرة الدولة على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين لاستخدام التكنولوجيا .

لقد أصبح اليوم استغلال التكنولوجيا في تسيير المرفق العام ضرورة حتمية تفرضه التغيرات الداخلية الدولية ، نظرا لما يلعبه هذا الأخير في الرقي بالخدمات المقدمة ، بل وأكثر من ذلك اذ لا

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 175 .

[2] محمد سمير احمد ، **الإدارة الالكترونية** ، ط1 ، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة سنة 2009 ، ص 42 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقصد من وراء اللادارة الالكترونية تحقيق نوعية الخدمات الإدارة فحسب بل أيضا ضمان استمرارية العمل الإداري ، تسييره ، فعاليته في مواجهة المتعاملين معه وبصفة عامة يمكن تلخيص اهمية الادارة الالكترونية في تبسيط الحياة الإدارية في النقاط التالية :

- تمكين المواطنين من ان يكونوا في اتصال دائم بالمرافق العمومية
- التقليل قدر الإمكان من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية
- ترفع من جودة الخدمة العمومية ، وتقزيم الظاهرة البيروقراطية.
- تعتبر الإدارة الالكترونية منفذ للولوج بكل بساطة للإدارة ، ووضوح أكثر للوثائق من حيث صياغتها .
- تساهم الإدارة الالكترونية في تحديد دقيق وواضح للخدمات الإدارية وتعمل على ان لا تكون هذه الأخيرة مبهمة .

- **أولا : واقع وأفاق الحكومة الالكترونية في الجزائر:**

على غرار دول العالم دخلت الجزائر إلى المجتمع المعلوماتي الالكتروني سنة 2003 وكان ذلك من خلال إجراء إصلاح تشريعي بتعديل قانون العقوبات وقانون الإرادات الجزائية والقانون المدني .

✓ حيث تم إصدار القانون رقم 05 /10 الصادر في 06/20 2005 والمتضمن التعديل القانوني المدني ، والخاص بالتوقيع الالكتروني ، ويلاحظ ان هذا المشروع في الجزائر لازال في مراحله الأولى ، كما وقد اعتمد في مجلس الوزراء سنة 2005 [1]

– نجد محاولات لتطوير المشاركة السياسية عن طريق إستخدام التكنولوجيا ، وتحقيق هذا العنصر في الجزائر يتوافق مع التحول نحو مفهوم الديمقراطية الإلكترونية .

– السرعة والدقة في تقديم بعض الخدمات العمومية بالرغم من أن نموذج الخدمة العمومية الالكترونية في

[1] ماجد راغب الحلو ، **العقد الالكتروني دراسة تحليلية مقارنة** ، ط1 ، مصر : دار الجامعة الجديدة سنة 2007 ص 38 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر يعرف مراحله الأولية ، لكن بالرجوع إلى خدمات التسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الانترنت ، يمكن وصف ذلك بالخطوة الايجابية .

في الحقيقة ان الحديث عن وجود حكومة الكترونية في الجزائر شيء سابق لأوانه وانما يمكن الحديث عن بعض الخطوات وان كانت بعضها محتشمة ، حيث لا نجد ان الربط بشبكة الانترنيت كان في عام 1994 عن طريق مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي سعا لخلق شبكات وطنية وربطها مع الشبكات الدولية ، ومن حينها يمكن القول أنها بداية في الطريق الصحيح وان كانت الأمور سارت بصورة ثقيلة ومن دون استراتيجية واضحة المعالم .

- **ثانيا : تقييم إنجازات الحكومة الالكترونية في الجزائر وآفاقها :**

ربما يصعب تقييم هذا المشروع كلية ، لكن سنحاول تقييم بعض ما تم الاتفاق على إنجازه .

ففيما يخص البلدية الالكترونية بالرغم من انه تم تقريبا رقمنة كل الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية إلا إن التأخر الكبير الذي تعرفه العملية بالإضافة إلى وجود عدة أخطاء الى جانب الانقطاع المتكرر للتزويد بالانترنيت في كثير من البلديات والبلديات النائية على وجه الخصوص ,أيضا مشروع جواز السفر البيومتري تأخرت الامور كثيرا وكذا بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والتي يسير مشروعها بخطى ثقيلة بالإضافة الى مشروع رخصة السياقة البيومترية . [1]

ويمكن تلخيص اهم المشاكل التي تقف في وجه تحقيق الجزائر الالكترونية فيما يلي :

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال عن تلبية طلبات العملاء في إيصال الهاتف الذي يعد اهم القنوات التواصلية عبر الانترنيت .
- التأخر الكبير في استكمال البنية التحتية للاتصالات خصوصا في المناطق النائية .
- محدودية استخدام الانترنيت في الجزائر .

[1] جاري فاتح وآخرون **متطلبات تحقيق حكومة الكترونية مع عرض للحالة الجزائرية** مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ،دار التل للطباعة ،جامعة البليدة 2011 ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها ، بل العديد من الجزائريين لا يستعملها وحتى البطاقات الالكترونية (البنكية البريدية) .
- محدودية الجانب التشريعي إلى جانب عدم إطلاع الكثير من المتعاملين على الموجود منه .
- المعوقات الاجتماعية والثقافية .
- الحواجز الجغرافية والسكانية .
- انتشار الفساد وذيوعه مما اثأر المخاوف من التعاملات الالكترونية
- عدم تجسيد القوانين والتنظيمات على ارض الواقع .[1]

[1] المرجع نفسه ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ خلاصة الفصل :

من خلال هذا الدراسة لواقع الخدمة العمومية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر يتضح لنا مدى المكانة التي توليها الدولة للنهوض بالتنمية المحلية من خلال سن جملة من القوانين التنظيمية التي تضمن سير الخدمة العمومية بشكل فعال من خلال الاهتمام بإصلاح الخدمة العمومية والتوجه نحو ترشيد هذه الاخيرة قصد النهوض بالتنمية المحلية بالرغم من وجود العديد من النقائص لاسيما فيما يخص التحكم في التكنولوجيا .

انطلاقا من اعتماد اللامركزية الإدارية التي تقوم على توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة في العاصمة وبين الهيئات محلية او المصلحية المستقلة ، ولهذه الاخيرة جانبين سياسي يتمثل في تمكين الاجهزة المحلية المنتخبة من قبل الشعب في تسيير شؤونها بيدها مما يحقق مبدأ الديمقراطية الادارية ، وجانب قانوني يتجسد في توزع الوظيفة الادارية في الدولة بين الاجهزة المركزية والمحلية من جهة وبين الاجهزة المركزية والهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي او المصلحي من جهة اخرى وهنا يبرز دور المجالس المنتخبة البلدية والولائية التي تعتبر الحلقة التي تلعب دور الوسيط بين الشعب والسلطة المركزية .

كما وقد وقفنا من خلال هذا الدراسة على انه ثمة جملة من العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف كعائق في مسار تقدم الجزائر في موضوع تقديم الخدمة العامة وتحقيق التنمية المنشودة بالرغم من اعتماد جملة من الاصلاحات وسن عدّة تشريعات في هذا الصدد خصوصا من بداية مرحلة التسعينيات من القرن العشرين ، ومحاولة التأثر والاحتكاك بالغرب من خلال تبنيها لسياسة الحكم الراشد والتوجه نحو عصرنة الخدمة العامة ، غير انها لاتزال تعرف تخلفا ملحوظا في مجال تطوير تقديم الخدمة العامة قصد تحقيق التنمية المحلية المطلوبة بالرغم مما تحويه الجزائر من إمكانات وطاقات من شانها بعث الحياة من جديد في هذا القطاع الحيوي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :

تحسين الخدمة العمومية في الجزائر دراسة حالة بلدية تيميمون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الاول: التعريف ببلدية تيميمون

المطلب الاول : تقديم بلدية تيميمون

تتواجد تيميمون في قلب محاور ديناميكية لتجارة القوافل في صحراء في فضاء القورارة الذي عرف تواجدا بشريا منذ أقدم الأزمنة مع فترات استوطان متعاقبة فيه.كماعرفت بفضل سوقها سوق سيدي موسى .

ويروى أن تيميمون قبل أن تبنى مدينة قائمة بذاتها ، كانت عبارة عن منطقة شاسعة تسكنها مجموعة القبائل المتفرقة هنا وهناك في قصور قديمة حيث تمر بها القوافل التجارية محملة بالسلع القادمة من التل ومن بلاد السودان ، الى ان جاء الشيخ (سيدي موسى) احد كبار الأعيان ،ورآى انه من الضروري جمع هذه القبائل وإضفاء طابع المدينة على المنطقة ، فكر ماليا وأنشأ سوقا تستقطب سكان المنطقة المتباعدة ، وبنى الشيخ أول سوق سمي على اسمه (سوق سيدي موسى) لمّ به شمل كل القبائل المتفرقة التي كانت تقطن المنطقة ، وقد أفضى هذا المسار التاريخي للإستوطان البشري إلى تجمع متناغم جدا من السكان المتحدين حول ثقافة صحراوية خاصة ، العمران ، التقاليد،زراعة الواحات ، الفقارات فبنيت البيوت وعمرت المدينة .

وعن اصل تسمية تيميمون كان العديد من القاطنين يقولون (تين ميمون) أين نسبوا المدينة إلى ميمون او مثلها يقال بالعامية (تا ع ميمون) وبعدها حذفوا حرف النون وأصبحت الواحة الحمراء تعرف باسم تيميمون . [1]

تعتبر بلدية تيميمون ثاني بلدية بولاية أدرار من حيث الأهمية و تعداد السكان و هي بلدية عتيقة بمنطقة قورارة و تصنف بالصنف الثاني انشأت خلال 1959 حددت بمرسوم خلال الفترة الاستعمارية ، اما بعد الاستقلال استحدثت بموجب المرسوم رقم 63 – 189 .[1]

[1] بن خالد عبد الكريم ، **التنمية المحلية في تيميمون واقع رهانات وأفاق** ، ولد الصديق ميلود وآخرون ،مرجع سابق ،ص 233 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقع بالجهة الشمالية من الولاية و تبعد عنها بمسافة 210 كلم .
- يحدها **من الشمال**: بلديتي أولاد سعيد و قصر قدور
- **من الجنوب**: بلدية أوقروت
- **من الشرق**: بلدية تنركوك
- **من الغرب**: بلديتي أولاد عيسى و شروين
- تقدر مساحتها 9936 كلم مربع
- و يبلغ عدد سكانها حسب احصاء 2008/4/16 ب 33060 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ :3,33 نسمة/كلم مربع
- معدل النمو الديمغرافي1.5 ,عدد قصورها 28 قصر,وعدد أحياؤها35 حي أنشأت سنة1959 .

النشاط الرئيسي لسكانها هو الفلاحة,خصوصا النمط التقليدي حيث تعتمد في سقيها أنظمة الري التي تعرف بالفقارة تعتمد هذه الأخيرة أنظمة بارعة لجمع المياه الجوفية .

يشكل نظام الري إضافة إلى نظام القصور التراث المادي للمنطقة ، وتشتهر تيميمون بتراثها اللامادي الغني لاسيما التظاهرات الدينية التي تجلب سنويا عدد هائل من السياح المحليين والأجانب ، يتعلق الأمر بتظاهرة أسبوع المولد النبوي الشريف المصنف من طرف اليونيسكو بالإضافة لتراث الأهليل الذي تتميز به المنطقة ما جعلها منطقة سياحية بمعالمها الجذابة وتراثها التقليدي الذي تجاوز حدود الوطن إلى كثير من الدول العربية و الأوروبية .

على الصعيد الإداري صارت تيميمون مقر دائرة في 1974 ، ومنذ 2015 ولاية منتدبة تضم عشر بلديات موزعة على أربع دوائر وهي تيميمون، أوقروت، تينركوك وشروين.

- **تشكيلة المجلس السياسي لبلدية تيميمون :**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 35 ، المرسوم رقم 63 – 189 المؤرخ في 16 ماي 1963 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون من 19 عضوا موزعين على النحو التالي :

- حزب حركة مجتمع السلم : 08 مقاعد
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي : 05 مقاعد
- حزب جبهة التحرير الوطني : 02 مقاعد
- حزب جبهة المستقبل : 02 مقاعد .
- الحزب الحر : 02 مقاعد .

وعادت رئاسة المجلس الشعبي البلدي لحزب حركة مجتمع السلم وذلك بعد ان تم تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية بتاريخ 10 / 12 / 2017 .

- **التمثيل السياسي داخل الهيئة التنفيذية :**

إستنادا لنص المادة 15 من قانون البلدي الصادر في 22 جوان 2011 التي تنص على هيئات البلدية ، والمادتين 69 و 70 من القانون نفسه تم تشكل الهيئة التنفيذية التي تقوم بمساعدة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، الذي يتولى قيادة البلدية ، من أربعة نواب مفوضين من طرف الرئيس للإمضاء ، وموزعين على النحو التالي :

- نائبان ينتميان الى حزب حركة مجتمع السلم .
- نائب ينتمي لحزب جبهة التحرير الوطني .
- نائب ينتمي الى حزب التجمع الوطني الديمقراطي . [1]

- **سير المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون :**

يجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون في دورة عادية كل شهرين حسب نص المادة 16 من قانون البلدي ويمكنه عقد دورات غير عادية كما تنص المادة 17 من ذات القانون ، عند

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37 ،قانون رقم 11-10 ، مرجع سابق ، المواد 15 . 69 . 70 ، ص ص6 ، 13 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاجة لمعالجة قضايا غير متوقعة او مرتبطة باحداث جديدة لها تاثير على مالية البلدية او الممتلكات او سير المرفق العام ولا تحتمل انتظار انعقاد دورة عادية مقبلة لمعالجتها ، فحينها ولأجل الصالح العام يجتمع المجلس في دورة إستثنائية .

- **لجان تسيير المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون :**

الى جانب الهيئة التنفيذية يشرف على تسيير شوؤن البلدية أربعة لجان رئيسية موزعة على النحو التالي :

1) لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار والفلاحة والري .
2) لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة .
3) لجنة تهيئة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية .
4) لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب .

وقد تم إعتماد هذه اللجان الأربع بالرجوع إلى نص المادة 31 من قانون البلدية التي تنص على تشكيل اللجان وكيفياتها وعددها . [1]

- **عدد المصالح : 08 مصالح هي موزعة على النحو التالي :**

1) مصلحة اللتنظيم والشؤون العامة .
2) مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية .
3) مصلحة المالية والمستخدمين .
4) مصلحة الصيانة والتجهيز .
5) مصلحة الشبكات المختلفة والطرقات والتنظيف وحماية البيئة .
6) مصلحة النشاط الاقتصادي .
7) مصلحة الاشغال الجديدية والترميمات والتصليحات الكبرى.
8) مصلحة البناء والاحتياط العقاري .

[1] المرجع نفسه ، المواد 16 ، 17 ، 31 ص ص7 ، 8 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **عدد المكاتب : 11 مكتب موزعة على النحو التالي :**

1) مكتب الحالة المدنية

2) مكتب التنظيم والشؤون العامة .

3) مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية .

4) مكتب المالية والمحاسبة .

5) مكتب تسيير المستخدمين .

6) مكتب الميزانية والتسيير المباشر والصفقات .

7) مكتب تسيير العتاد والصيانة .

8) مكتب الشبكات المختلفة والطرقات والتنظيف وحماية البيئة .

9) مكتب البرمجة والتنشيط الاقتصادي .

10) مكتب التطيط العمراني والاحتياط العقاري .

11) مكتب التشغيل .

- عدد العمل :197 عامل .
- العمال الرسميون 110 عامل .
- العمال المتعاقدين 87 عامل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية تيميمون .

[1]

التنظيم الهيكلي لبلدية تيميمون

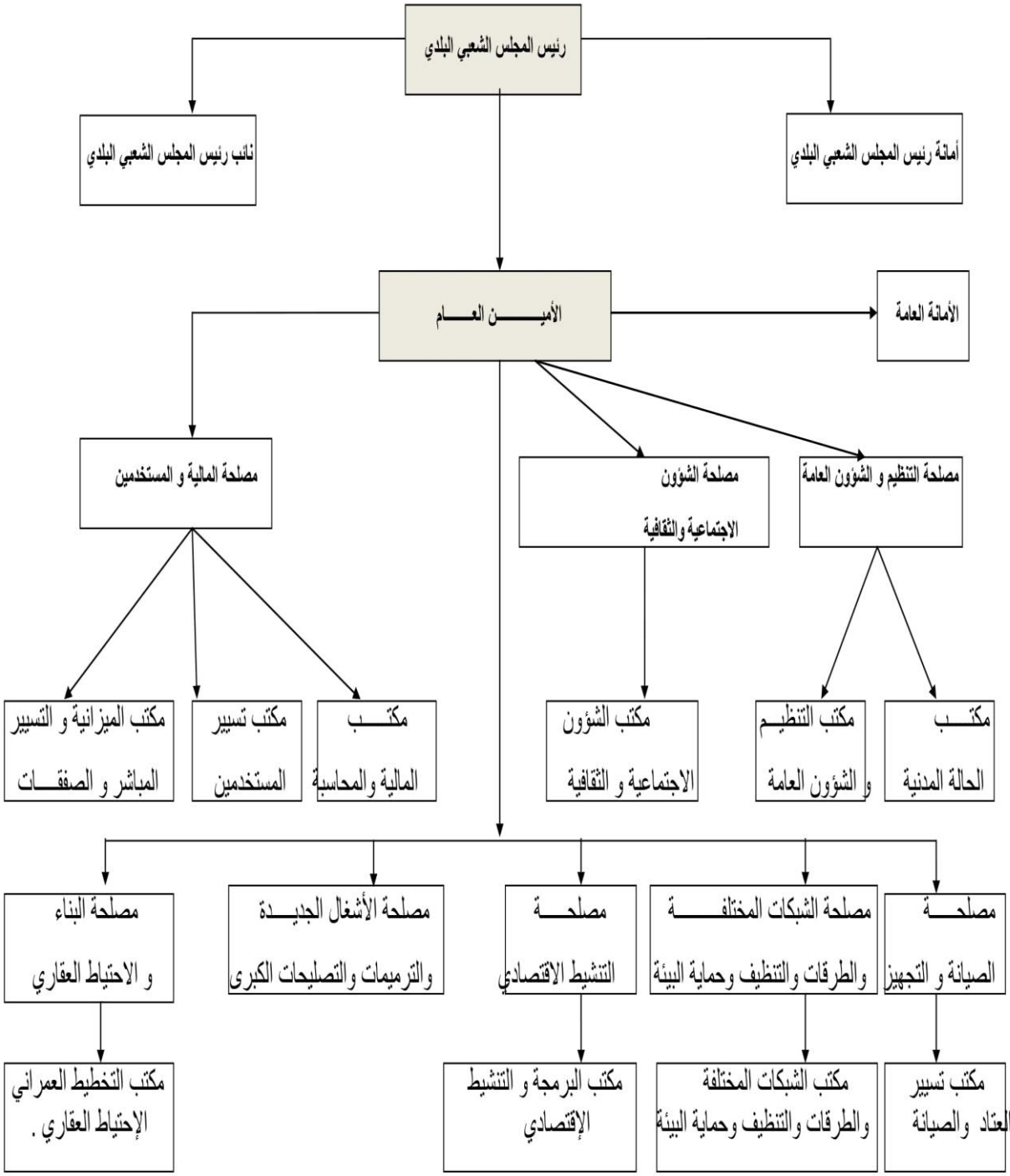

[1] المصدر : وثائق من بلدية تيميمون ، الامانة العامة ، بتاريخ 2019/02/18 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ المبحث الثاني : آليات تحسين وعصرنة الخدمة ببلدية تيميمون .

المطلب الاول : مصلحة الوثائق البيومترية

مصلحة الوثائق البيومترية هي مصلحة خاصة بإصدار جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية و رخصة السياقة البيومترية ولقد تم افتتاحها على مستوى دائرة تيميمون في 2010/04/04 ، ثم ليتم نقلها إلى البلدية في 2016 /10/04 وهذا في إطار لا مركزية الإدارة العمومية بهدف تقريب الإدارة من المواطن.

تتكون المصلحة من عدة مكاتب على مستوى كل مكتب تتم مرحلة من مراحل معالجة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية البيومترية بطريقة آلية باستعمال تطبيقيا تم تطويرها من طرف مهندسين جزائريين .[1]

وتقوم المصلحة باستصدار بطاقة التعريف وجواز السفر في أجل أقصاه 20 يوما

ولتحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية ، واستناد لتعليمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجيا الحديثة ، والتي تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية ، على مستوى جميع بلديات الوطن و من بين أهم الانجازات المحققة في هذا المجال :

1-رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الالى للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به.

لقد مكن هذا الانجاز من تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة أنية من أي بلدية أو ملحقة ادارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.

2- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص مباشرة عبر خدمة الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

[1] المصدر : وثائق من بلدية تيميمون المصلحة البيومترية بتاريخ 18 / 02/ 2019.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آمنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.

4-خدمات الكترونية :

- ✓ خدمة جديدة عبر الانترنت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم
- ✓ تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.[1]

- بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية

تتضمن مجموعة من المعلومات في واجهتها الأمامية تتعلق بهوية صاحب البطاقة كاللقب والاسم إلى جانب تاريخ ومكان الميلاد والجنس وفصيلة الدم ، وسلطة الإصدار وتاريخه وتاريخ انتهاء الصلاحية إلى جانب صورتين الكترونيتين الأولى كبيرة على يسار البطاقة والثانية صغيرة في صدر البطاقة.

تحمل بطاقة تعريف الوطنية البيومترية والالكترونية رقم التعريف الوطني إلى جانب رقم البطاقة ، شأنها في ذلك شأن جواز السفر البيومتري ومزودة بشريحة الكترونية تضمن تعدد الوظائف وفي خلفية البطاقة يخصص النموذج مكان لإمضاء صاحب البطاقة ، وشريحة تحمل التوقيع الالكتروني للبطاقة ، بطاقة تضمن العديد من الخدمات القطاعية ، الخدمة الصحية والملف الصحي الالكتروني ، توفر بطاقة التعريف البيومترية لحاملها إمكانية شراء الأدوية من أي صيدلية كانت ، و ذالك في حال تمكن الحكومة من انجاز المشروع بالتصور الذي قدمه وزير الداخلية فبإمكان بطاقة التعريف أن تعوض العديد من البطاقات ، تنوب عنها في توفير الخدمة العامة ، كالبطاقة الجامعية .

الملف الدراسي للطفل وضمان متابعة الأولياء لنتائج أبنائهم عن بعد أي عبر خدمات الكترونية ، وهو الأمر الذي يفرض اندماج ومشاركة القطاعات الوزارية المعنية

كما يتم طلب بطاقة التعريف الوطنية لدى أي بلدية أو دائرة إدارية في نفس الولاية أو لدى المصلحة

[1] وثائق من بلدية تيميمون مصلحة الوثائق البيومترية بتاريخ 18 / 02/ 2019.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القنصلية لمكان الإقامة بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج.

المطلب الثاني :متطلبات وتحديات العملية:

إن التحول السريع و المتواصل للمجتمع الجزائري تولدت عنه احتياجات جديدة للمواطنين في جميع المجالات، الشيء الذي استوجب ضرورة إعادة النظر في أعمال الإدارة لتكييفها مع هذه الاحتياجات، و التكفل بجميع مراحل هذا التطور الطموح.

و لتجسيد ذلك في الواقع الملموس، قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة للقضاء على الإختلالات المتسببة في تعطيل بعض مصالح المواطنين بفعل المعالجة الكلاسيكية اليدوية للملفات الإدارية و عدم الشفافية في التسيير و البيروقراطية و كثرة الوثائق المكونة للملفات و غيرها، و هي كلها عوامل ساهمت في مراحل سابقة في التأثير السلبي على مصداقية العلاقة بين الإدارة و المواطن.

ومن جملة هذه الإجراءات، توفير الشروط المناسبة لعصرنة الإدارة ، و الانتقال التدريجي من مرحلة التسيير الكلاسيكي إلى مرحلة التسيير الآلي عن طريق إصلاح مرافق الادارة الرقمية و ادارة الجماعات المحلية، و إدخال التكنوجيات الحديثة في مجالات التسييسر و التنظيم، و بالتالي إعادة الاعتبار للمرفق العام، وتحسين أدائه بصفة مستمرة، و إحداث أنماط عمل جديدة و عصرية ترتكز أساسا على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات المتطورة. [1]

أ/ إستحداث المصلحة البيومترية ببلدية تيميمون :

لقد أسلفنا الحديث عن فتح المصلحة بالبلدية بعد نقلها من الدائرة إلا أنه وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن ، وأيضا حتي تقوم البلدية بالدور المنوط بها كونها قاعدة للامكزية ، ومكان لتجسيد المواطنة الحقة ، فقد أقدمت البلدية على تجهيز المصلحة بما يلي :

- يشرف على تسيير الأجهزة التقنية مهندسين إثنين بمساعد أعوان متخصصين.

[1] المنشور الوزاري رقم 2 / 18 المؤرخ في 21 مارس المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عددالعمال الدائمين داخل المصلحة 10 عمال .
- عدد العمال غير الدائمين 12 عاملا .
- عدد أجهزة الإعلام الآلي 15 جهازا

ب / **إستحداث الشباك الإلكتروني ببلدية تيميمون :**

إن الشباك الإلكتروني للوثائق البيومترية هو حل تقني يعمل على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية، و تسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية.

يرتكز في عمله على قاعدة معطيات الوثائق البيومترية المنجزة سلفا مع معطيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بصفة آلية، و بالتالي التأكد بصفة آنية من صحة المعلومات الخاصة بطالب الوثيقة (جواز السفر أو بطاقة التعريف الوطنية).

وعلى إثر إستحداثه ببلدية تيميمون بناءا على التعليمات الوزاية تم فتح مسابقة توظيف خاصة بعمال الشباك على مستوى البلدية ، تضم عمال إداريين وتقنيين لضمان السير الحسن للعملية ، وهو يستقبل يوميا عدد لابأس به من المواطنين ويشتد الإقبال عليه في أيام المناسبات أكثر خصوصا أيام الدخول المدرسي .[1]

– الأهداف المنتظرة من وضع الشباك الإلكتروني :

- ✓ تحسين ظروف الاستقبال و العلاقة بين الإدارة و المواطن.
- ✓ فتح المجال للولوج التدريجي إلى عالم الإدارة الإلكترونية .
- ✓ السرعة في دراسة و مراقبة البيانات ومعالجة الملفات
- ✓ إعفاء المواطن من تقديم الوثائق الموجودة بياناتها في قاعدة المعطيات ما لم يتم تغييرها، بما – في ذلك ملخص شهادة الميلاد الخاص EC12S
- ✓ إعفاء المواطن من الملء اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية .

[1] المصدر : وثائق من بلدية تيميمون المصلحة البيومترية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ إلغاء عملية أخذ البيانات البيومترية للمواطنين الحائزين سلفا على وثائق بيومترية ما عدا في حالات الضرورة التقنية أو التنظيمية .
- ✓ تقليص الأخطاء الناتجة عن الحجز لأن الحل يعتمد على الاطلاع المباشر على البيانات الموجودة في قواعد المعطيات المركزية.

– دور مقدم طلب الحصول على الوثيقة:

على مقدم طلب الحصول على الوثيقة البيومترية أن يقوم بما يلي :

- ✓ تقديم ملف الطلب حسب نوع الوثيقة.
- ✓ الحضور الشخصي إلزامي لطالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للبالغين سن 12 سنة فما فوق عند إيداع و استلام الوثيقة.

أما فيما يتعلق بالأطفال القصر، (أقل من 12 سنة) فحضورهم إجباري عند الإيداع فقط .[1]

ب / استحداث فروع إدارية ببلدية تيميمون :

ضمانا لترقية المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية بالبلدية وإعملا لقاعدة تقريب الإدارة من المواطن أقدمت هذه الأخيرة على استحداث أربعة فروع إدارية بلدية وهي كالأتي :

1 – الفرع الإداري للمركز الريفي أمقيدن .

2– الفرع الإداري للمركز الريفي القصبة .

3 – الفرع الإداري لحي 200 مسكن .

4 – الفرع الإداري لحي أحسيني عبد القادر .

➢ المبحث الثالث : أفاق ترقية وتحسين الخدمة العامة ببلدية تيميمون .

نستخلص هاته الأخيرة من إعتماد بلدية تيميمون بلدية نموذجية ضمن العشر بلديات المندمجة في مشروع كابدال التشاركي الأوروبي الإنمائي المهتم بالتنمية المحلية بغية تطوير المجتمع المحلي.

[1] انظر المنشور الوزاري رقم 02/18 ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : تعريف مشروع كابدال :

في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي اضطلعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية في دستور عام 2016، بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة والمندمجة.

«كابدال»: «ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية» هو برنامج «دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية»، يشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الشركاء الثلاث يقدر ب 10 ملايين يورو: ما يقارب 2.5 مليون يورو من قبل الحكومة الجزائرية، 7 . 7 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي و170.000 يورو من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، باسم الحكومة الجزائرية، بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيت الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية .

يهدف برنامج «كابدال» إلى تهيئة الظروف الملائمة من اجل حكامة بلدية تشاورية ،مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة، وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى اربع لسنوات (2017-2020) في البلديات النموذجية لرفع الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة إلى المستوى المركزى، لكي تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني. [1]

يرافق برنامج «كابدال» الجماعات المحلية النموذجية من خلال دعم قدرات جميع الفاعلين المحليين المشاركين في مسار الحكامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، في إنشاء أطر وآليات دائمة تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل تنمية بلديتهم.

[1] دليل وحدة تسيير مشروع كابدال شراكة ثلاثية مبتكرة من اجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر المركز الوطني للبحوث المطبقة على سكان التنمية ، بير خادم – الجزائر ص 2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المحاورالأربع لبرنامج «كابدال»

1) الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:

يتعلق الأمر من خلال هذا العنصر، بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني المواطنين وبالخصوص الشباب والنساء منظمات المجتمع المدني المتعاملين الاقتصاديين إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبين وموظفي الإدارة)، في إدارة الشؤون البلدية.

يتم تحديد هذه الآليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين أنفسهم، بطريقة تشاورية وتوافقية، ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر «ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة».

و تسمح هذه المشاركة المواطنة في غرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة المحلية وتوطيد التماسك الاجتماعي. وسيكون الفاعلون المؤسساتيون فى إصغاء دائم للساكنة، فيما يتعرف فاعلوا المجتمع المدني، على كيفية تسيير شؤون البلدية، ويشاركو في صنع القرار.

2) عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية :

من خلال هذا المحور، الذي يهدف إلى تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة يدعم برنامج «كابدال» مشروع تحديث الإدارة المحلية الذي تقوم على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وذلك من خلال مرافقة للبلديات، لكي تلبي على أفضل وجه وبصفة مستدامة الاحتياجات المواطنين من جهة، ومن جهة آخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية. [1]

وفي هذا السياق، ليتعلق الأمر بتحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء الشباك موحد للخدمة العمومية البلدية وتطوير استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التبسيط الإجراءات الإدارية، وترقية التعاون ما بين البلديات التطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي، وكذا تعزيز أوجه تضافر الطاقات في العمل وتحقيق وفرات الحجم.

[1] دليل وحدة تسيير مشروع كابدال المرجع السابق ص ص 6 ، 7 ، 8 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد

الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، خلاق لفرص عمل ومداخيل مستدامة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي، مما سيمح للبلديات من الانتقال من منطق سلبي مبني على الاتكال والاستهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة ولمداخيل مستدامة.

يمرّ هذا التخطيط المحلي، بدعم من «كابدال»، عبر بناء رؤية للتنمية البلدية تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين، مؤسستيين وجمعويين تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور كل فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شانها ترقية وتنمية البلدية.

4) التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوي المحلي

والهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية وبالتالي ضمان استدامة العمل التنموي.

يمرّ هذا التعزيز عن طريق إدماج بعض المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي من جهة، ومن جهة أخرى، عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.[1]

ومن خلال إستقراء هذه المحاور الأربع لمشروع كابدال الإنمائي يتضح لنا مدى الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا الأخير على المستوى المحلي بإقليم تيميمون ، فهو برنامج مهتم بالشأن التنموي المحلي ، حيث يقوم المشرفين على البرنامج بعقد عدة دورات تدريبية ، وتوجيهية للفاعلين في المجتمع المدني ، رجالا ، ونساء بقيادة المنسقة لمشروع كابدال بتيميون .

وحتى تستفيد بلدية تيميمون وبشكل مباشر من الفوائد التي جاء برنامج كابدال لتحقيقها كان لابد من تأسيس المجلس الإستشاري البلدي ، والذي يضيف دوره ، وجهده للجهود التي يبذلها المجلس

[1] دليل وحدة تسيير مشروع كابدال المرجع السابق ص 12 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبي البلدي قصد بعث التنمية المحلية بالمنطقة ، وبالتلي رفع الغبن على المواطن ، وسيأتي الحديث عن هذا المجلس بشيئ من التفصيل .

المطلب الثالث : الميثاق البلدي للمشاركة المواطنين .

إن هذا الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين يعتبر أرضية يحتكم إليها جميع الفاعلين ببلدية تيميمون لتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية الحقيقية طبقا لما جاء به الدستور في مواده 15،17 . [1]

وكذا ما جاء في قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 في مادته 2 من بابه الأول، وبابه الثالث المتعلق بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

يهدف هذا الميثاق إلى إرساء دعائم الحكامة التشاورية، و ترسيخ التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة والمندمجة والشاملة في حدود إمكانيات وصلاحيات البلدية.

ويضم هذا الميثاق جملة من المبادئ القانونية أهمها :

الباب الأول المبادئ التأسيسية

✓ المادة 01: ماهية الميثاق

الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين هو عقد معنوي بين بلدية تيميمون ومواطنيها، جاء لتجسيد كيفيات مشاركتهم في تسيير الشؤون العمومية للبلدية

✓ المادة 02: إطار مشاركة المواطنين

بهدف وضع الإطار المناسب للمبادرة المحلية يؤسس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون المجلس الاستشاري البلدي"، والذي يشكل قناة دائمة للحوار والتشاور والتعاون بين المنتخبين والمجتمع المدني.

الباب الثاني التزامات ومسؤوليات الفاعلين :

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16 – 01 الوؤرخ في 06 مارس 2016 ، المتضمن التعديل الدستوري ، العدد 14 المؤرخ في 07 مارس 2016 ، المواد 15. 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة 03: التزامات المجلس الشعبي البلدي

من خلال ميثاق المشاركة هذا يلتزم المجلس الشعبي البلدي ب:

- ✓ الاصغاء لآراء المواطنين واحترامها واخذها بعين الاعتبار في حدود الإمكانات .
- ✓ إعلام المواطنين بالشؤون التي تهمهم وذلك باستعمال كل وسائل التواصل المتوفرة.
- ✓ استشارتهم حول الخيارات الاستراتيجية واولويات تهيئة وتنمية البلدية في جميع المجالات

كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض تقرير حول نشاطاته السنوية امام المواطنين وذلك لإضفاء الشفافية على تسيير شؤون البلدية

المادة رقم 4: التزامات المواطنين

يلتزم المواطنون من خلال هذا الميثاق بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية، مع احترام القيم والمبادئ والكيفيات المنصوص عليها في هذا الميثاق.

الباب الرابع المجلس الاستشاري البلدي

الفصل الأول: أحكام عامة [1]

المادة 09: التأسيس

بموجب أحكام المادة 02 أعلاه أسس هذا الميثاق مجلس الإستشاري لبلدية تيميمون المسمى بالعبارة التالية: المجلس الاستشاري البلدي le Conseil olisultatif Communal، والذي يشكل فضاء مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية للبلدية .

المادة 10:هيكلة المجلس الاستشاري

يضم المجلس الاستشاري البلدي ممثلين عن كل الأطراف الفاعلة للمجتمع المدني، مع مراعاة تكافؤ التمثيل بين الرجال والنساء لكل فئة من فئاته ما يمنحه المصداقية، وهو كالآتي:

[1] الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين لبلدية تيميمون 2018 ص 4 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الجمعيات الفاعلة ذات الصلة بالتنمية المحلية، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية وغيرها
- ✓ الخبرات الشخصية مواطنين متمكنين ذوو خبرة، معترف بها محليا، مرتبطة بالخدمات العمومية المحلية في مختلف مجالاتها
- ✓ تمثيلية الجامعة الاقليمية دكاترة واساتذة جامعيين وباحثين ينتمون لإقليم البلدية
- ✓ الفاعلين الاقتصاديين:

– متعاملين اقتصاديين، تعاونيات، حرفيين، يمارسون نشاطهم بإقليم البلدية

– هيئات عمومية فاعلة في المجالين الاقتصادي والمقاولاتي، تنظيمات مهنية، غرف الصناعة والفلاحة والحرف، المختصة إقليميا

- ✓ تمثيلية لفئة النساء: (نساء أو جمعيات هدفها التأسيسي ترقية دور النساء بالمجتمع والدفاع عن حقوقهن).
- ✓ تمثيلية لفئة الشباب: (شباب أو جمعيات هدفها التأسيسي ترقية دور الشباب بالمجتمع).
- ✓ تمثيلية لذوي الاحتياجات الخاصة (مواطنين أو جمعيات هدفها التأسيسي ترقية هاته الفئة والدفاع عن حقوقها).
- ✓ تمثيلية متوازنة للساكنة: مواطنين ممثلين عن الساكنة في مختلف جهات إقليم البلدية [1]

المادة 11 : علاقة أعضاء المجلس الاستشاري بالفئات التي يمثلونها

يلتزم أعضاء المجلس الاستشاري بالحرص على استدامة وتوطيد علاقاتهم بالفاعلين المحليين الذين يمثلونهم في المجلس، بالرجوع إليهم بانتظام لاستشارتهم بشأن كل القضايا التي تكون محل عملهم المشترك مع السلطات المحلية.

[1] الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين لبلدية تيميمون المرجع السابق ص 7 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة 12 : صلاحيات ومهام المجلس الاستشاري

بصفته هيئة مواطنة للديمقراطية التشاركية فهو يمثل أداة تفكير مشترك وتشاور واستشارة، أداة جوارية للإعلام، وأداة اقتراح وعمل، وذلك أنه:

- ✓ يضع آليات للحوار والتشاور لتشجيع المواطنين على التعبير عن أرائهم
- ✓ يرفع إلى المجلس الشعبي البلدي اقتراحات سكان البلدية في جميع مجالات الحياة.
- ✓ يعزز تبني المواطنين للمشاريع البلدية
- ✓ يشكل قناة إضافية الإعلام المواطنين بمشاريع البلدية
- ✓ يبدي الرأي في كل القضايا المحالة إليه
- ✓ يعبر من خلال مشاركة أعضائه في إعداد المخطط البلدي للتنمية (p .c.d)عن رؤية المواطنين التنمية بلديتهم كما يعمل على متابعة تنفيذها.
- ✓ يساهم في تهيئة إقليم البلدية وتحسين ظروف المعيشة بها. يساهم في فض النزاعات وإصلاح ذات البين بين سكان البلدية، وخلق جو للتعايش والانسجام داخل المجتمع المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ خلاصة الفصل :

من خلال هذه الدراسة التطبيقية الخاصة ببلدية تيميمون يتضح لنا مدى الاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية للنهوض بالتنمية المحلية بداية من تفعيل البلدية كونها القاعدة الأساسية لبناء النظام السياسي لعلاقتها الوسيطية بين الدولة والمواطن وبالتالي عملت على تفعيل عدة برامج قصد النهوض بها , وعلى سبيل المثال مشروع كابدال الانمائي الذي كانت بلدية تيميمون واحدة من عشر بلديات على مستوى الوطن التي حظت بتجسيد هذا البرنامج التنموي في اطار الديمقراطية التشاركية .

فبلدية تيميمون هي بلدية أنشأت قديما كما اسلفنا في الحقبة الاستعمارية وثاني اكبر بلدية بالولاية ومن هنا يبرز الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الاخيرة قياسا لما يتوفر لها من إمكانيات مادية او بشرية او موقع جيواستراتيجي كلها عوامل من شانها بعث التنمية المحلية في هذه المنطقة .

ومن الناحية الإدارية فبلدية تيميمون على غرار جميع البلديات عرفت انتقالا ملحوظا نحو تجسيد الإدارة الاكترونية وهذا ما لمسناه من خلال تطرقنا للمصلحة البيومترية التي عرفت تقدما ملحوظا في استخراج الوثائق بداية من بطاقة التعريف وجواز السفر الى رخصة السياقة ومن العوامل التي من شانها ايضا المساهمة في تقديم الخدمة العمومية بالبلدية وتحقيق التنمية المحلية ، اختيارها ضمن العشر بلديات النموذجية التي يطبق فيها برنامج كابدال الذي يقوم على شراكة جزائري أوروبية ، ومن خلال عقد الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين .الذي يشمل جملة من المواد التنظيمية التي تبين كيفية سير العملية التربوية وتقديم الخدمة العامة بالاضافة الى استحداث المجلس الاستشاري ، ما لهذا الاخير من دور في مجال المشاركة في التنمية المحلية بالمنطقة كما هو مبين من خلال الميثاق البلدي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ الخاتمة :

عرفت الجزائر في السنوات الاخيرة تقدما ملحوظا في مجال تقديم الخدمات العمومية ، لاسيما فيما يخص القطاع العام مما رفع نوعا من الغبن الذي كان يعانيه المواطن في هذا المجال سواء فيما يخص التوظيف او فيما يخص التعامل مع الادارات المحلية لما كان يعرفه هذا القطاع من انتشار لمظاهر سلبية كالبيروقراطية من جهة وتخلف الوسائل من جهة اخرى وضعف العاملين وعدم التحكم في التكنولوجية المتاحة من جهة ثالثة مع تخلف هذه الاخيرة حتى اوآخر القرن العشرين .

كما يتضح لنا ايضا من خلال هذا الدراسة للدور المهم الذي تلعبه الخدمة العمومية باعتبارها آلية حقيقية لتحقيق التنمية المحلية وأن الخدمة العمومية تقوم على ضوابط يجب أن تراعى حتى تلعب الدور المنوط بها .

كما أن الدولة الجزائرية عرفت عدة تحولات على الساحة السياسية خصوصا في بداية تسعينيات القرن الماضي والتي ألقت بظلالها على القطاع الخدماتي وسيره فبدأت الدولة تولي اهتماما لهذا القطاع من خلال اصدار عدة قوانين في هذا الصدد . بداية من صياغة قانون جديد للادارة الاقليمية البلدية والولاية ومحاولة تقريب هذه الاخيرة من المواطن خصوصا البلدية لكونها قاعدة اللامركزية ومكان لتجسيد المواطنة والديمقراطية لذى اقدمت الدولة في هذا المجال على تقديم العديد من التسهيلات التي من شانها تخفيف العبء على المواطن وتسهيل تقديم الخدمة للجميع .

وقد سعت الدولة الجزائرية مؤخرا لتطبيق سياسات وبرامج تنموية دولية قصد النهوض بالتنمية المحلية وتحسين الخدمة العمومية من خلال تبني سياسة الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية واعتماد سياسة الاصلاح الاداري كلها سياسات من شأنها القضاء على مظاهر البيروقراطية الادارية والفساد بالاضافة للشراكة الاوروبية المتجسدة في مشروع كابدال الاوروبي الانمائي الذي تم اعتماده في عشر بلديات نموذجية مبدئيا، وكانت بلدية تيميمون نموذجا لهذا البرنامج الحيوي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرفت الجزائر توجها نحو تفعيل الادارة الالكرونية التي لم ترقى للمستوى المطلوب لوجود عدة عراقيل جعلت الجزائر بالرغم من اعتمادها كل هذه السياسات لكنها لا ترقى لمصف الدول التي حققت تقدما ملحوظا في مسار تقديم الخدمات العمومية والتنمية المحلية ,بل يجب عليها اعادة النظر في كيفية تفعيل المرفق العام واشراك المواطن في العملية الإصلاحية لكونه المستهدف والمستفيد من الخدمة العمومية والمقصود بالتنمية المحلية .وعليه يتبين لنا من خلال هذا الطرح مدى المكانة التي ينبغي ان تظفر بها الخدمة العمومية لتحقيق التنمية المحلية كي نخرج بالتوصيات التالية

- ان تحسين الخدمة العمومية يعتبر من ضروريات تحقيق التنمية المحلية ولا يمكن ان تقوم لهذه الأخيرة قائمة دون السعي وراء تحسين مستوى تقديم الخدمة العمومية .
- ان واقع تحسين الخدمة العمومية يفرض على الجزائر تحديا واضحا وهذا ما تبين لنا من خلال وقوفنا على معوقات تقديم هذه الخدمة التي ينبغي لها ايجاد حلول استعجالية والقضاء على المصاهر السلبية التي تعيق تقديمها .
- ان عملية الاصلاح الاداري وادخال اليات التسير الجديد يعتبر امرا بالغ الاهمية ينبغي تفعيله اكثر بالاضافة لارساء مباء الحكم الراشد التي تعتبر فعالة في ترشيد الخدمة العمومية .

– ان تحسين الخدمة العمومية يتطلب عصرنة هذه الاخيرة قصد تحقيق التنمية المحلية ومواكبة التطور الحاصل في العالم بداية من الاهتمام بالبلدية وتطوير تقديم الخدمة بها لكونها مكان لممارسة المواطنة الحقّة وقاعدة للامركزية الإدارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 1

الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــــة

ولايـــــة ادرار
المقاطعة الادارية تيميمون
دائـــــرة تيميمـــون
رقـــم: 333/د.ت/2018

تيميمـــــون في : 26 مارس 2018

بلدية تيميمون
وصل
26 مارس 2018
رقم التسجيل 926
الملف

إلـــــــى السادة : /
رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلديتي
تيميمون و أولاد سعيد

جدول ارسال

نـــوع الوثائـــق	العدد	الملاحظـــة
إليكم رفقة هذا الجـــدول: - نسخة من مراسلة السيد والـي ولايـة ادرار – الأمانـة العامـة رقم 575 الصادرة بتـاريخ 25 مـارس 2018 المتضـمنة منشـور وزاري خـاص بتـأطير مسـار الشـباك الالكترونـي الخـاص بالوثائق البيومترية و طرق استغلاله.	01	لكل غاية مفيدة
المجمـــوع	01	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

2789/99

أدرار في: 25 مارس 2018

ولايـــــة أدرار
الأمانــة العامة
رقم ...../و/أ.ع/2018
0575

والـــــــي ولايـــة أدرار

إلى السادة:/

- الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية تيميمون
- الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية برج باجي مختار
- رؤساء الدوائر بالاتصال مع السادة رؤســـاء المجالس الشعبية البلدية

الموضـوع: ف/ي منشور وزاري خاص بتأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

المرفقات: نسخة من المنشور الوزاري المؤرخ في 21 مارس 2018.

يشرفني أن أوافيكم، طي هذا الإرسال، بنسخة من المنشور الوزاري المـــؤرخ في 21 مارس 2018، المتضمن بتأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

الـــوالـــي

الأمين العام للولاية
بلمهل عبد الحميد

المديرية المنتدبة للتنظيم و الشؤون العامة و الإدارة المحلية تيميمون
التاريخ: 25 مارس 2018
تحت رقم: 619

برقية
2018 مارس 25
16H25
219

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 3

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تيميمون في : 19 أكتوبر 2016

لايـــــة ادرار
مقاطعة الإدارية تيميمون
ئـــــرة تيميمـــون
قـم:...../د.ت/2016
2401

بلدية تيميمون
وصل
يوم 20 أكتوبر 2016
رقم التسجيل 3355
الملف

رئيـــس دائـــــرة تيميمـــــون
إلـــــى
السيد /رئيس المجلس الشعبي لبلدية
تيميمون و اولاد سعيد

جـــدول الإرســـال

نوع الوثائـــــــــــــق	العدد	الملاحظـــــة
تجدون رفقة هذا الجدول: - نسخـــة من برقية السيد والي ولاية أدرار – مديرية التنظيم و الشؤون العامة– رقم 93 الصادرة بتاريخ 2016/10/18 المتضمنة التعليمات الواجب تنفيذها لإنجاح العملية البيومترية وتسليم بطاقة التعريف الوطنية البيومترية للمواطنين على مستوى البلديات .	01	للتنفيذ
المجموع	01	

رئيـــس الدائـــرة

عن الوالي و بتفويض منه
المكلف بتسيير شؤون الأمانة العامة للدائرة
إمضاء : موساوي أحمد

ولاية أدرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

- **النصوص القانونية والتشريعية :.**

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12 قانون 12 – 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية .
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37 قانون 11 – 10 المؤرخ 22 جوان 2011 المتضمن قانون البلدية .
3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 35 ، المرسوم 63 - 18 المؤرخ في 31 ماي 1963 ، المتضمن إستحداث بلدية تيميمون.
4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 14 قانون 16-01 المؤرخ في 06مارس2016 المتضمن التعديل الدستوري .
5) المنشور الوزاري رقم 18 / 02 المؤرخ في 21 مارس 2018 المتضمن تاطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله

- **الكتب :**

1) عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، الطبعة الثانية ، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2007
2) ماجد راغب الحلو ، **القانون الإداري** ،الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية
3) ماجد راغب الحلو ، و رحيمةالغير ساعدنمديلي ، **العقد الإداري ، دراسة تحليلية مقارنة** ،الطبعة الأولى ، مصر : دار الجامعة الجديدة ، سنة 2007
4) محمد الصغير بعلي ، **القانون الإداري** ،عنابة الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع 2014
5) محمد سمير أحمد ، **الإدارة الإلكترونية** ، الطبعة الأولى ،عمان الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،سنة 2009

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

6) نورالين حاروش ، **إدارة الموارد البشرية** ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الأمة للنشر والتوزيع ، سنة 2011

7) نور الدين حاروش وآخرون ، **الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة** ، الجزائر : دار الأمة للنشر والتوزيع ،طبعة 2017

8) هاني علي الطهراوي ، **القانون الإداري** ،الطبعة الأولى، بيروت لبنان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006

9) ولد الصديق ميلود وآخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، السياحة و الفلاحة الصحراوية بدائل حيوية ، رهانات واقعية لمستقبل اقتصادي واعد** ، الجزء الأول ،الجزائر : دار المثقف لنشر والتوزيع 2018

10) ولد الصديق ميلود وآخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، السياحة و الفلاحة الصحراوية بدائل حيوية ، رهانات واقعية لمستقبل اقتصادي واعد** ، الجزء الثاني ،الجزائر : دار المثقف لنشر والتوزيع 2018

11) ولد الصديق ميلود وآخرون ، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون** ،الجزائر : دار الخلدونية للنشر 2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

➢ **الرسائل العلمية :**

- رسائل الدكتوراه :

1) احمد شريفي ، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2010

2) سليمان نسرين ،**تسيير الخدمات العامة المحلية ، دراسة حالة ولاية تلمسان** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ' جامعة الجزائر ، 2017 / 2018

3) تيشات سلوى ، **أفاق الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل تطبيق المناجمنت العمومي الحديث بالنظر إلى بعض التجارب الأجنبية** ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس 2014 / 2015 .

4) هاشمي الطيب ، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2013 / 2014 .

- رسائل الماجستير :

1) شويح بن عثمان ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان الجزائر 2011

2) لجزائر 2014

3) حرشاو مفتاح ، **تاثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر** ، رسالة ماجستير تخصص ادار الجماعات المحلية كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2016

4) سليمة مراح ، **التسيير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية** ، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في القانون فرع الإدارة والمالية العامة كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الجزائر 2001

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

5) محمد احمد سيد احمد الحاج ، **الإصلاح الإداري بين النظري والتطبيقي** ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم 2006

6) عشور عبد الكريم ، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2010 .

7) محمد بالخير ، **التنمية المحلية وإنعكاساتها الإجتماعية ، دراسة ميدانية لولاية تمنراست** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2004. 2005 .

- **المداخلات و المحاضرات والمقالات** :

1) فريد كافي المركز الجامعي عبد الحفيظ لو الصوف ميلة الجزائر والأستاذة زكية اكلي ، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق** ، جامعة مولود معمري تيزي وزوى الجزائر 2017

2) شنوفي نور الدين ، **دروس في المناجمنت العمومي** ، جامعة التكوين المتواصل الجزائر 2015

3) طاشمة بومدين ، **الحكم الراشد بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، كلية الحقوق جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

4) محمد خثير ، وصادفي جمال ، **تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات في الجزائر**

5) سامية فقير ، **مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر** ، الملتقى الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة البشير الإبراهيمي بورج بوعريريج، يومي 17و18 2018 .

6) بن عبدالفتاح دحمان ويامة إبراهيم ، **المالية المحلية ، وتحديات التنمية المحلية في الجزائر** ، الندوى الأولى في إطار تكوين المنتخبين ، تحت عنوان الجماعات الإقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورهان التنمية المحلية ، جامعة أدرار بالتعاون مع ولاية أدرار ، وبالتنسيق مع مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي ، ومخبر القانون و المجتمع في 07 ماي 2013 .

7) بن عيسى ليلى ، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد** ، مجلة أبحاث إقتصادية ، العدد 14 ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر2013 .

8) جاري فاتح وآخرون ، **متطلبات تحقيق حكومة إلكترونية مع عرض للحالة الجزائرية** ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، دار التل للطباعة ، جامعة البليدة 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاهداء و شكر وعرفان	ا- ب
02	مقدمـــــــة	01
03	➢ الفص الأول : الإطار ألمفاهيمي للخدمة العمومية والتنمية المحلية	08
04	المبحث الأول : مفاهيم الخدمة العمومية	09
05	❖ المطلب الأول : تعريف الخدمة العمومية	09
06	❖ المطلب الثاني : أنواع الخدمة العمومية	10
07	✓ أولا : من حيث نشاط الخدمة	10
08	✓ ثانيا : من حيث طبيعة الخدمة	12
09	❖ المطلب الثالث : معايير الخدمة العمومية	12
10	المبحث الثاني : مفاهيم التنمية المحلية	15
11	❖ المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية وخصائصها	15
12	✓ أولا تعريف التنمية المحلية	15
13	✓ ثانيا : خصائص التنمية المحلية	17
14	❖ المطلب الثاني : أبعاد التنمية المحلية	17
15	❖ المطلب الثالث : أهداف التنمية المحلية ووسائل تحقيقها	19
16	✓ أولا : أهداف التنمية المحلية	19
17	✓ ثانيا : وسائل تحقيق التنمية المحلية	21
18	خلاصة الفصل	23
19	➢ الفصل الثاني : واقع الخدمة العمومية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	24
20	المبحث الأول : واقع وتحديات الخدمة العامة في الجزائر	25
21	❖ المطلب الأول : التنظيم الإداري المحلي في الجزائر	25
22	✓ أولا: اللامركزية الادارية	25
23	✓ ثانيا : الجماعات المحلية	26
24	❖ المطلب الثاني : أشكال ومظاهر التنمية المحلية في الجزائر	33
25	✓ أشكال التنمية المحلية في الجزائر	33
26	✓ مظاهر التنمية المحلية في الجزائر	35
27	❖ المطلب الثالث : معوقات وتحديات تقديم الخدمة العامة في الجزائر	38
28	المبحث الثاني : آليات ومداخل الإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر	41
29	❖ المطلب الأول : إصلاح الخدمة العامة في الجزائر	41
30	✓ اولا : مفهوم الإصلاح الإداري	41
31	✓ ثانيا : مظاهر الإصلاح الإداري في الجزائر	42
32	✓ ثالثا : آليات التسيير العمومي الجديد	43
33	❖ المطلب الثاني : الحكم الراشد كمقاربة فعالة في ترشيد الخدمة العمومية	44
34	✓ اولا : مفهوم الحكم الراشد للادارة المحلية	44
35	✓ ثانيا : مبادئ الحكم الراشد	46
36	❖ المطلب الثالث : عصرنة الخدمة العامة في الجزائر	47
37	✓ أولا : واقع وافاق الحكومة الالكترونية في الجزائر .	48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38	✓ ثانيا : تقييم انجازات الحكومة الالكترونية في الجزائر وآفاقها .	49
39	✓ خلاصة الفصل	51
40	➢ الفصل الثالث : تحسين الخدمة العمومية في الجزائر – دراسة حالة بلدية تيميمون	52
41	المبحث الاول : التعريف بلدية تيميمون	53
42	❖ المطلب الاول : تقديم بلدية تيميمون	53
43	❖ المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية تيميمون	58
44	المبحث الثاني : اليات تحسين وعصرنة الخدمة ببلدية تيميمون	59
45	❖ المطلب الاول : مصلحة الوثائق البيومترية	59
46	❖ المطلب الثاني : متطلبات وتحديات العملية	61
47	المبحث الثالث : أفاق ترقية وتحسين الخدمة العامة ببلدية تيميمون	63
48	❖ المطلب الاول : تعريف مشروع كابدال	64
49	❖ المطلب الثاني : المحاور الاربع لبرنامج كابدال	65
50	❖ المطلب الثالث : الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين	67
51	➢ خلاصة الفصل	71
52	➢ الخاتمة	72
53	➢ الملاحق	75
54	➢ قائمة المصادر والمراجع	79
55	➢ الفهرس	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخـــص

لقد عرفت الجزائر عدة أزمات سياسية واقتصادية والتي كان لها أثرها الواضح على مؤسسات القطاع العام خصوصا المرفق العام لكون هذا الأخير يعتبر أحد المؤسسات التي يجب أن تحظى بعناية خاصة قصد النهوض بمؤسسات الدولة وضمان تقدمها ورقيها , هذا ما جعل الدولة تقوم بعدة تعديلات قانونية خصوصا في فترة التسعينيات من القرن الماضي بداية باصدار قانون البلدية والولاية لما لهما من الدور البالغ في تفعيل التنمية المحلية .

وفي هذا الاطار قامت الدولة كذلك بجملة من الاصلاحات الادارية واعتماد برامج عالمية قصد النهوض بالقطاع العام وتحسين الخدمة العمومية وادخال الوسائل التكنولوجية في الخدمة الادارية قصد بلوغ أكبر قدر من الشفافية غير أنه ثمة جملة من العراقيل التي تعيق سير المرفق العام من انتشار لمظاهر الفساد والبيروقراطية وعدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة وضعف استغلالها كلها عوامل جعلت الجزائر لا ترقى لمصف الدول المتقدمة التي تحسن تفعيل الخدمة العمومية لبلوغ التنمية المحلية الشاملة .

الكلمات المفتاحية : – الخدمة العمومية – المرفق العام – التنمية المحلية – الجماعات الإقليمية .

Summary of Study

Algeria knew so many political and economical crises which have effected directly on public sector institution.And of course, the obviuos effect take a place on the public facilities that are considered one of the most significant institution.Therefore, the government should take care to this sensitive sector in order to improve the institutions of the state and to gurantee its progress and development. And this make the Algerian state thinking to do numerous legal reforms at the end of 1990s in the last century. The beginning was the issuance of the law of municipality and state (wilaya) because both of them play an important role in activation of local development.

In this context, Algeria has also done series of adminstrative reforms depending on the universal programmes to improve the public sector and enhance the public facilities. Additionally, using the technological means in adminstrative service to achive more transparancy in this domain. But always there are some obstacles that stand on the running of general facility. This problem lead to spread of corruption, bureaucracy and lack in controlling the new technology with a weak of exploitation. All these reasons and factors let Algeria not to be among the developed countries that recognized how to depend on improving and activating the public service to realize the comprehensive local development.

Keywordsm: Public Service - General Facility - Local Development - Regional Groups.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com